الباب الثالث

مصادر الدراسة الكوفية ومنهجها

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

مصادر الدراسة الكوفية

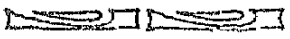

سبق أن عرفنا أن البصرة كانت قد سبقت الكوفة إلى الدراسة اللغوية زمنا طويلا ، وأنها شهدت نحواً اصطلاحياً قبل أن تشهده الكوفة ، وشهدت نحاة كان لهم اثر كبير فى النهوض بهذه الدراسة .

وتحدثنا عن انتقال هذه الدراسة إلى الكوفة مع كوفيين كانوا قد رحلوا إلى البصرة لطلب العلم فيها ، ثم رجعوا منها إلى الكوفة ، لينشروا بين الدارسين فيها ما تلقوه هناك ، وذكرنا منهم جماعة كان من بينهم : أبو جعفر الرواسى الذى قيل إنه أخذ عن عيسى بن عمر الثقفى ، وعلى بن حمزة الكسائى ، الذى ذهب فيمن ذهب من الكوفيين إلى البصرة ، وأخذ عن الخليل بن أحمد ، أستاذ البصريين المشار إليه إذ ذاك .

وقد سبق الحديث عن أن الخليل بن أحمد كان أستاذاً لعلمين من أعلام العربية ، كان لكل منهما تلاميذ ، ولكل منهما منهج ، وهما :

سيبويه ، الذى قلنا إن الدراسة البصرية قامت على أعماله .

وعلى بن حمزة الكسائى ، الذى قلنا إن الدراسة الكوفية انبنت على أعماله .

فالدراسة الكوفية إذن مدينة فى نشأتها لأعمال البصريين الأولين ، ولا

يعنى هذا أن الكوفيين كانوا قد اقتبسوا هذه الدراسة اقتباساً أو نقلوها نقلا ، فقد برز فيها طابعهم العلمى الخاص ، فكان لهم فى الأصول التى تلقوها تغيير وتعديل ، وكان لهم فيما تلقوه زيادات ، بل لقد حاولوا إعادة النظر فيها ، والرجوع إلى مصادرها الأولى ليرجعوا بنتائج إذا اتفقت مع ما رجع البصريون به فى بعض الوجوه ، فقد اختلفت عنها فى بعض الوجوه .

وقد مر بنا أن الكسائى - وهو فيما نرى أستاذ هذه المدرسة الجديدة - كان قد قضى فى البوادى العربية زمناً طويلا ، يسمع من أعرابها ، ويدون ما يسمع بعد أن تلقى أصول هذه الدراسة عن الخليل بن أحمد فلم يتقبل النتائج التى وصل إليها أستاذه وغيره على أنها نتائج مسلم بصحتها ، بل كان له رأى آخر ظهر فيما كان له من أقوال خالف فيها أساتذه ، وخالف فيها سائر البصريين وإن اتفق معهم فى مسائل سبق أن أشرت إلى بعضها .

فللكوفيين إذن طابعهم الخاص ، ولهم مصادرهم التى أرجعوا إليها أصول دراستهم النحوية . . . وجملة هذه المصادر :

* * *

(١) النحو البصرى :

كما تلقوه عن عيسى بن عمر والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب ، وكما جاء به كتاب سيبويه ، وقد رأينا أن الكسائى كان قد درس الكتاب على الأخفش وأن الفراء كان قد وقف عليه ، واحتفظ لنفسه بنسخة منه ، وأن الجاحظ كان قد أهدى إلى محمد بن عبد الملك الزيات نسخة منه كانت بخط الفراء ومراجعة الكسائى ، وأن ثعلبا « كان متبحراً فى مذهب البصريين » .

فأئمة الكوفيين إذن كانوا قد وقفوا على النحو البصرى مشافهة أو مناقلة ، ولا بد أنهم كانوا قد أفادوا من أعمال البصريين ، وكان لهم منهـــا نقط

ارتكاز اعتمدوا عليها فى نهجهم الجديد .

* * *

(٢) لغات الاعراب :

التى اعتمد عليها البصريون وهى لغات أعراب البوادى الذين بعدوا عن الأرياف ، وبعدت لغتهم عن التأثر بلهجاتها ، فان الذين نقل البصريون عنهم واحتجوا بكلامهم من بين قبائل العرب (هم قيس وتميم وأسد ، فان هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم أتكل فى الغريب وفى الاعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانه ، وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . . وبالجملة فانه لم يؤخذ عن - حضرى قط ، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم التى تجاور سائر الأمم الذين حولهم) . (١)

* * *

(٣) لغات أخرى :

أبى البصريون الاستشهاد بها ، وهى لهجات عرب الأرياف ، الذين وثقوا بهم ، كأعراب سواد الكوفة ، من تميم وأسد ، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحطمية الذين غلط البصريون لغتهم ، ولحنوها ، واتهموا الكسائى بأنه أفسد النحو ، أو بأنه أفسد ما كان أخذه بالبصرة (٢) ، إذ وثق بهم ، وأخذ عنهم ، واحتج بلغتهم على سيبويه ، فى المناظرة التى جرت بينهما فى المسألة المعروفة .

ولا يعنى قبولهم لهجات ، ولغات كان البصريون قد رفضوها أنهم لم يكونوا يتشددون فى قبول اللغات التى كانوا يعتمدون عليها فى دراستهم ، فقد

---

(١) الاقتراح للسيوطى ص ١٩ .

(٢) ياقوت : معجم الأدباء ، جـ ١٣ ص ١٨٢ .

استهجنوا لهجات ، واستبشعوا لغات ، كما جاء فى كلام الفراء :

« كانت العرب تحضر الموسم فى كل عام ، وتحج البيت فى الجاهلية ، وقريش يسمعون لغات العرب ، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به ، فصاروا أفصح العرب ، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ، ومستقبح الألفاظ » ، ثم أخذ يستعرض هذه اللغات التى استهجنها ، فذكر الكشكشة ، والعنعنة ، والمجمجة ، والاستنطاء ، وغيرها . (١)

لايعنى أخذهم باللهجات التى أباها البصريون أنهم كانوا يترخصون كل الترخص فى قبول اللهجات واللغات ، ولكنهم وثقوا بأولئك ، ورأوا لغاتهم تمثل فصيحاً من اللغات ، لايصح إغفاله ، وخاصة بعدما رأوها متمثلة فى قراءات القرآن السبع . وسيأتى أنهم كانوا يعتدون بالقراءات كل الاعتداد ويرونها مصدراً من المصادر المهمة ، وسيأتى أيضاً أن للقراءات فى نحو الكوفيين شأناً عظيماً ، فقد انبنى كثير من أحكامهم على ماوصدوه فى القراءات من أساليب عربية صحيحة .

وينبغى للدارس أن يرتاب فى صحة التهم التى كان البصريون يوجهونها إلى صنيع الكوفيين ، والكسائى بوجه خاص ، كما سمعنا من بعض البصريين أنهم كانوا يتهمون الكسائى بأنه « لقى أعراب الحطمية ، فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن » ، « وأنه كان يسمع الشاذ الذى لايجوز من الخطأ واللحن ، وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات ، فيجعل ذلك أصلاً ، ويقيس عليه ، حتى أفسد النحو » (٢) مما يوهم أن الكسائى وغيره من الكوفيين كانوا لايعنون إلا بلغات هؤلاء ، فأفسدوا النحو بهذا ، أو أفسدوا ماكانوا أخذوه عن أهل البصرة .

---

(١) المزهر ، جـ١ ص١٣٣ ، ١٣٤ .

(٢) معجم الأدباء جـ١٢ ص١٨٢ ، نزهة الألباء ٨٣ ، ٨٤ .

إلا أن ماسبق أن رصدناه من تنقلات الكسائى بين أعراب البوادى العربية الخالصة ، كعرب نجد ، والحجاز ، وتهامة ، التى سبق للبصريين القدماء ، ورواتهم أن وثقوهم ، وأخذوا عنهم - يحول دون تصديق هذه التهم التى يسهل إرجاعها إلى ما كان بين الكوفيين والبصريين من منافسات وعصبيات .

فقد قالت الأخبار : إن الكسائى « خرج إلى الحجاز فأقام مدة فى البادية حتى حصل من ذلك ماذكر أنه أفنى عليه خمس عشرة قنينة من الحبر غير ما حفظه » (١) ، وأنه « بعد أن درس فى بلده جاء إلى البصرة ، ليدرس على الخليل بن أحمد ، فنصحه الخليل أن يذهب ، ويدرس اللغة بين قبائل نجد ، والحجاز ، وتهامة » . (٢)

وقالت الأخبار أيضاً : إن الفراء « أخذ عن أعراب وثق بهم ، مثل أبى الجراح ، وأبى ثروان ، وغيرهما ، وأخذ نبذاً عن يونس وعن أبى زياد الكلابى » . (٣)

وقد روى الفراء عنهم فى « الأيام والليالى » وفى « معانى القرآن » وبنى كثيراً من آرائه التى خالف فيها البصريين على ما سمعه من هؤلاء وغيرهم ، وقد مرت الاشارة إلى ذلك حين ترجمت له فى الفصل الخاص به .

وقد ذكر ابن النديم أبا الجراح العقيلى ، وأبا زياد الكلابى ، فى جملة الفصحاء من الأعراب الذين سمع منهم العلماء من البصريين والكوفيين .

فاتهام الكوفيين بأنهم أخذوا الخطأ واللحن من أعراب فسدت ألسنتهم دعوى لا تزال تفتقر إلى كثير من البينات .

* * *

(١) معجم الأدباء ج ١٢ ص ١٦٨ ، تهذيب التهذيب ج ٧ ص ٣١٣

(٢) دائرة المعارف الاسلامية - الكسائى

(٣) المزهر ج ٢ ص ٢٥٦ .

(٤) الشعر العربي :

وقد قلنا حين عرضنا لمصادر البصريين : إن علماء اللغة الأقدمين كانوا يستشهدون بالشعر الجاهلي والاسلامي ، ويحتجون به ، بل لقد تجاوزوا ذلك حتى استشهدوا بشعر كثير من المحدثين الذين وثقوا بفصاحتهم ، وكان آخر من يحتج به عندهم إبراهيم بن هرمة (توفى فى النصف الثانى للهجرة) .(١)

والشعر العربى جاهلية ، وإسلاميه ، ومحدثه كان أيضاً مصدراً من مصادر الدراسة الكوفية ، ومحتجاً للكوفيين ، وأساساً بنوا كثيراً من أصولهم عليه .

فقد جوزوا اجتماع الألف واللام ، وحرف النداء «يا» محتجين بما أوردوه من أشعار جمع قائلوها بين هاتين الأداتين ، كقول الشاعر :

فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تكسباني شرا

وقول الآخر

فديتك يالتى نيمت قلبى وأنت بخيلة بالود عنى (٢)

وجوزوا صوغ « ماأفعله » فى التعجب من البياض والسواد خاصة ، محتجين بقول الشاعر :

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فأنت أبيضهم سربال طباخ

وقول الشاعر :

جارية فى درعها الفضفاض تقطع الحديث بالايماض

أبيض من أخت بنى إباض

ووجه الاحتجاج : أن الشاعر الأول قال : « ابيضهم » ، والشاعر الثانى

---

(١) الاقتراح ، ص ١٧ .

(٢) الانصاف - مسألة ٤٦ .

قال : (أبيض من أخته) ، وإذا جاز صوغ (أفعل) فى التفضيل ، من البياض ، جاز صوغ (ما أفعله) فى التعجب منه ، لأنها بمنزلة واحدة (١) ، ولأن النحاة يشترطون فى صوغ (أفعل) فى التفضيل نفس الشروط التى يشترطونها فى صوغ (ما أفعله) فى التعجب

وجوزوا إضافة النيف إلى العشرة ، محتجين بقول الشاعر :

كلف من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشرة من حجته (٢)

وللكوفيين - بوجه خاص - عناية فائقة بالشواهد والنوادر ، وكان من بين أصحاب الكسائى والفراء وثعلب حفظة لهذه الشواهد ، كعلى بن المبارك الأحمر ، صاحب الكسائى ، الذى قيل : إنه كان يحفظ أربعين ألف شاهد فى النحو (٣) وكأبى بكر بن الأنبارى ، الذى قيل : إنه كان يحفظ ثلاث مائة ألف بيت شاهد فى القرآن (٤) ، واهتمامهم بهذه الشواهد الكثيرة مما يتسق مع عنايتهم بالتتبع اللغوى ، ويتفق مع ما يتطلبه المنهج اللغوى .

ولم يكن الاهتمام بالشعر والشواهد مما اختص به الكوفيون ، فان من بين البصريين حفظة لكثير من النوادر والشواهد ، كالأصمعى وأبى عبيدة وغيرهما إلا أن حصيلة الكوفيين منه ، فيما يبدو لى ، بعد أن وسموا أطلسهم اللغوى - كانت أوفر وأكثر .

* * *

ولما على الكوفيين والبصريين جميعاً مأخذ (وقد سبق للدكتور إبراهيم

---

(١) الانصاف - مسألة ١٦ .
(٢) الانصاف - مسألة ٤٢ .
(٣) نزهة الألباء ص ١٢٦ .
(٤) نزهة الألباء ، ص ٢٣١ .

أنيس أن عرض لهذا أيضاً فى كتابه « من أسرار اللغة » ص٢٤٨ فما بعدها) ، ذلك أنهم لم يحاولوا الفصل بين الشعر والنثر فى تقعيدهم القواعد ، والاستشهاد على قيمة هذه القواعد بالمرويات ، وخلطوا بين الشعر والنثر ، حتى لقد كانوا يتشبثون فى كثير من الاحيان بأبيات من الشعر فى تصحيح قاعدة ، أو تأييد أصل ، مع أن الاقتصار على الشعر وحده خطوة متعثرة فى إثبات أسلوب عربى فللشعر لغته الخاصة به ، اقتضاها الأسلوب الشعرى الذى يخضع لأحكام الوزن والقافية خضوعاً واضحاً ، فليس كل ما يجوز فى الشعر جائزاً فى النثر .

ولا نعنى أن للشعر نظاماً يختلف كل الاختلاف عن نظام النثر ، أو تأليفاً خاصاً لا يمت إلى تأليف النثر بسبب ، ولكننا نعنى أن للشاعر فى التحلل من كثير من القيود اللغوية حرية حرمها الناثر .

فالاعتماد فى تقعيد القواعد ، ووضع الأصول على الشعر وحده كان مما أدى إلى اضطراب النحاة فى بعض أحكامهم ، ومما فتح الباب أمام البصريين - ولا يعني هذا أن أساليب الكوفيين خلصت من هذا - فى الرد على الكوفيين لحمل ما تمسك به الكوفيون على الضرورة ، كما تردد ذلك كثيراً فى أجوبة أبى البركات بن الأنبارى عن كلمات الكوفيين فى كتابه : الانصاف .

نعم إذا كان لهم من هذه الشواهد أمثلة من النثر والشعر فقد استوت عندهم الحجة ، وهو ما تهيأ للكوفيين فى كثير من الأحكام التى تفردوا بها ، وخالفوا البصريين فيها .

من ذلك ما ذهبوا إليه من جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض ، فقد استشهدوا فى الاستدلال على جوازه بقراءة حمزة قوله تعالى « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام » وقراءة بعضهم قوله تعالى « وصد عن سبيل الله ، وكفر به والمسجد الحرام » ، وأيدوه بقول الشاعر .

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب (١)

وما ذهبوا إليه من جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل دون تأكيد بالضمير المنفصل ، فقد احتجوا على جوازه بقوله تعالى : « ذو مرة فاستوى وهو (يعنى النبي ص) بالأفق الأعلى » وأيدوه بقول الشاعر :

قلت إذ أقبلت وزهر تهادى كنعاج الملا تعسفن رملا

وقول الشاعر :

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه مالم يكن وأب له لينالا (٢)

وما ذهبوا إليه من جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى سعة الكلام فقد احتجوا بما سمعوا من العرب ، بما حكاه الكسائى من قولهم : « هذا غلام - والله - زيد » وما حكاه ابن الأعرابي من قولهم : « هو غلام - ان شاء الله - ابن أخيك » وما سمعه أبو عبيدة من قول بعض العرب : « إن الشاة لتجتر ، فتسمع صوت - والله - ربها » وبقراءة ابن عامر قوله تعالى : « وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم (بالنصب) شركائهم « بالخفض » » ، وأيدوا ذلك بقول الشاعر :

فزججتها بمزجة زج القلوص أبى مزادة (٣)

إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة ، المبثوثة فى « إنصاف » ابن الانبارى وفيما أورده النحاة لهم فى ثنايا مصنفاتهم .

* * *

---

(١) الانصاف - مسألة ٦٥ .

(٢) الانصاف - مسألة ٦٦ .

(٣) الانصاف - مسألة ٦٠ . وشرح الرضى على الكافية ، جـ ١ ص ٢٩٣

(٥) القراءات :

والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفى ، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية ، وأخضعوها لأصولهم ، وأقيستهم فما وافق منها أصولهم ، ولو بالتأويل - قبلوه ، وما أباها رفضوا الاحتجاج به ، ووصفوه بالشذوذ ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية وعدوها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها .

ولا ننسى موقفهم من ابن عامر مقرىء أهل الشام ونافع مقرىء أهل المدينة ، وحمزة مقرىء أهل الكوفة ، والقعقاع المدنى أحد القراء العشرة ، وعبدالله ابن مسعود ، والحسن البصرى وهارون القارىء ومعاذ الهراء .

فقد غلط البصريون ابن عامر فى قراءته قوله تعالى « وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم » بنصب (أولادهم) وخفض (شركائهم) لأنه فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول فقد منع ذلك جمهور البصريين ورموا ابن عامر بالجهل بأصول العربية ، ورفضوا الاحتجاج بقراءته (لأن الاجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول ، فى غير ضرورة الشعر والقرآن ليس فيه ضرورة ، واذا وقع الاجماع على امتناع الفصل بينهما فى حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار) (١)

ولكن الكوفيين كانوا يجيزونها ، ويحتجون بها ، بل عقدوا عليها تجويزهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف .

وصحح أبو حيان ما ذهبوا إليه ، معللا ذلك « بوجودها فى هذه القراءة المتواترة ، المنسوبة إلى العربى الصريح المحض : ابن عامر ، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن فى لسان العرب ، وبوجودها فى لسان العرب فى

---

(١) الانصاف - مسألة ٦٠ .

عدة آيات » . (١)

وأكبر الظن أن أبا حيان كان يعنى بالأبيات قول الشاعر ، وقد أنشده الأخفش :

فزججتها بمزجة زج القلوص أبى مزادة

وبيت الطرماح :

يطفن بحوزى المراتع لم يرع بواديه من قرع القسى الكنائن

وضعف البصريون قراءة حمزة قوله تعالى : « اتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام » بخفض « الأرحام » ، لأنه عطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض . وغلا أبو العباس المبرد ، فقال : « لا تحل القراءة بها » (٢) ، ومنع جمهورهم الاحتجاج بها على جواز العطف دون إعادة الخافض ، ولكنهم لما لم يستطيعوا إنكارها لجئوا إلى التأويل ، لتتفق مع ماعقدوا الاجماع عليه ، فحملوها على وجهين :

« أحدهما : أن قوله (والأرحام) ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور وإنما هو مجرور بالقسم ، وجواب القسم قوله (إن الله كان عليكم رقيبا) .

والوجه الثانى : أن قوله :(والأرحام) مجرور بباء مقدرة ،غير الملفوظ بها وتقديره وبالأرحام فحذفت لدلالة الأولى عليها » . (٣)

ذلك لأنهم لم يجدوا سبيلا إلى ردها ، لأنها قراءة قرأ بها ناس من غير السبعة أيضاً ، فقد قرأ بها عبدالله بن مسعود وعبدالله بن عباس وابراهيم النخعى والأعمش والحسن البصرى وقتادة ومجاهد (وإذا صحت الرواية لم يكن

---

(١) البحر المحيط ، جـ ٤ ص ٣٢٩ .

(٢) شرح المفصل جـ ٣ ص ٧٨ .

(٣) الانصاف ـ مسألة ٦٥ .

سبيل الى ردها) . (١)

وذكر الرازى أن لهذه القراءة عند جمهور البصريين وجهين :

« أحدهما : أنها على تقدير تكرير الجار ، كأنه قيل : تساءلون به وبالأرحام ، وثانيهما : أنه ورد ذلك فى الشعر وأنشد سيبويه فى ذلك :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

وأنشد أيضاً :

نعلق فى مثل السوارى سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفانف»

وعجب من هؤلاء النحاة « أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد ، مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف فى علم القرآن » . (٢)

وضعف البصريون قراءة نافع قوله تعالى : « ولقد مكناكم فى الارض ، وجعلنا لكم فيها معائش قليلا ما تشكرون » ، بل لقد قال الزجاج : إن « جميع نحاة البصرة تزعم أن همزها خطأ » (٣) ، ووصف المازنى نافعاً بأنه « لم يكن يدرى ما العربية » . (٤)

أما الكوفيون فقد جوزوا همزها ، وكان الفراء يقول : « ربما همزت العرب هذا وشبهه ، يتوهمون أنها فعيلة ، فيشبهون مفعلة بفعيلة » . (٥)

وأخذ أبو حيان بها اعتماداً على تخريج الفراء ، ونقل القراء الثقات ، من

* * *

---

(١) شرح المفصل ٣ جـ ص ٧٨ .

(٢) تفسير الرازي جـ ٣ ص ١٣٦ .

(٣) البحر المحيط جـ ٤ ص ٢٧١ .

(٤) نفس المصدر .

(٥) نفس المصدر .

مثل ابن عامر ، والأعرج ، وزيد بن علي ، ونافع ، وكلهم ممن عرف بالضبط والاتقان .

ووصف البصريون بالشذوذ قراءة عبد الله بن مسعود قوله تعالى : « وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل ، لاتعبدوا إلا الله » ، وقد أخذ الكوفيون بها في تجويز إعمال « أن » في الفعل ، وهي محذوفة من غير بدل . وقال ابن الأنباري في الرد على الاحتجاج الكوفي بهذه القراءة : « أما قراءة من قرأ : لاتعبدوا إلا الله ، فهي قراءة شاذة » . (١)

* * *

ورد البصريون قراءة ابن عامر : « ولا تقتبهان » ، واحتجاج الكوفيين بها في تجويز توكيد فعل الاثنين بالنون الخفيفة ، بأنها قراءة تفرد بها ابن عامر وباقي القراء على خلافها . (٢)

* * *

ووصف البصريون بالشذوذ أيضاً قراءة هارون القارىء ومعاذ الهراء ، ورواية يعقوب قوله تعالى : « ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً » . . .

وردوا احتجاج الكوفيين بها في ذهابهم إلى إعراب « أيهم » إذا كانت بمعنى الذي .

فقد قال ابن الأنباري : «أما احتجاجهم بقراءة من قرأ : ثم لننزعن من كل شيعة أيهم ، بالنصب فهي شاذة ، جاءت على لغة شاذة لبعض العرب » . (٣)

---

(١) الانصاف ـ مسألة ١٧ .
(٢) الانصاف ـ مسألة ٩٤ .
(٣) الانصاف ـ مسألة ١٠٢ .

وضعف البصريون مذهب الكوفيين فى اعتبار أن الاصل فى حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل ، استناداً إلى قراءة الحسن : « الحمد لله » ، وقراءة ابن أبي عبلة : « الحمد لله » ، ووصفوا هاتين القراءتين بالشذوذ فى الاستعمال ، والضعف فى القياس .

فقد قال ابن الأنبارى : « وأما قراءة من قرأ : الحمد لله ' بكسر الدال ، وقراءة من قرأ الحمدلله ' بضم اللام ، فهما قراءتان شاذتان فى الاستعمال ' ضعيفتان فى القياس » . (١)

مع أن أبا جعفر النحاس - وهو من أتباع المدرسة البصرية ، وممن أخذ عن المبرد - ذكر أن قراءة الحسن موافقة للغة بنى تميم ' وقراءة ابن أبى عبلة موافقة للغة بنى ربيعة . (٢)

* * *

ورد البصريون على الكوفيين ذهابهم إلى تجويز نقل حركة همزة الوصل إلى ما قبلها مستندين إلى قراءة أبى جعفر يزيد بن القعقاع المدنى ، أحد القراء العشرة قوله تعالى : « وإذا قلنا للملائكة اسجدوا » ، ردوا عليهم ذلك بأن هذه القراءة « ضعيفة فى القياس جداً » . (٣)

* * *

هذا هو موقف البصريين من القراءات : لجوءه إلى التأويل عند مواجهتهم قراءة من القراءات السبع ، لاسبيل إلى إنكارها ، وتغليط لغيرها ، كما فعلوا مع قراءة ابن عامر والحسن ، والقعقاع وقتادة وغيرهم .

أما الكوفيون فلهم موقف آخر يغاير موقف البصريين من القراءات كل

---

(١) الانصاف - مسألة ١٠٧

(٢) نزهة الالباء ، ص ٣٦٤

(٣) الانصاف - مسألة ١٠٨

المغايرة ، فقد قبلوها ، واحتجوا بها ، وعقدوا على ما جاء فيها كثيراً من أصولهم وأحكامهم ، وهم إذا رجحوا القراءات التي يجتمع القراء عليها فلا يرفضون غيرها ، ولا يغلطونها ، لأنها صواب عندهم أيضاً .

فقد اجتمع القراء على قراءة « يخربون » بالتخفيف من قوله تعالى من سورة الحشر : « يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدى المؤمنين » إلا أبا عبد الرحمن السلمى ، فانه قرأها بالتشديد .

وقد تناول الفراء هذه الآية ، وخرج القراءتين وصوبها ، فقال : « كأن يخربون : يهدمون ، ويخربون بالتخفيف : يخربون منها : يتركونها ، ألا ترى أنهم كانوا ينقبون الدار فيعطلونها ، فهذا معنى « يخربون » ، والذين قالوا : « يخربون » ذهبوا إلى التهديم الذى كان المسلمون يفعلونه . وكل صواب ، والاجتماع من قراءة القراء أحب إلى » .(١)

وموقف الأئمة الكوفيين من القراءات معروف ، ولدينا من أقوالهم ما يؤيد زعمنا في موقفهم من القراءات .

فقد كان الكسائى يقرأ قوله تعالى : لم يطمثهن ، برفع الميم وكسرها ، لأن القراء على كسرها ، وأن أصحاب على بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود يقرءون لم يطمثهن ، برفع الميم ، وقد كان الكسائى يجمع بين القراءتين « لئلا يخرج من هذين الأثرين » .(٢)

وقد كان الفراء يجيز إدخال الفاء ، وإلقاءها من خبر ، كان اسمه ما يوصل ، كما فى قوله تعالى من سورة الجمعة «قل إن الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم » فهى فى قراءة عبد الله بن مسعود : إن الموت الذى تفرون منه ملاقيكم ، « فمن

---

(١) معانى القرآن - ورقة ١١٤ .

(٢) معانى القرآن - ورقة ١٨٩ .

أدخل الفاء ذهب بالذى إلى تأويل الجزاء ، ومن ألقى الفاء فهو على القياس ، لأنك تقول : إن أخاك قائم ، ولا تقول : إن أخاك فقائم ، ولو قلت إن ضاربك فظالم كان جائزاً ، لأن تأويل إن ضاربك كقولك : إن من يضربك فظالم » . (١)

وجوز الفراء تسكين آخر الفعل المرفوع نحو « لا يحزنهم » ، ووجه قراءة أبى عمرو بن العلاء بالجزم ما لاحظه من ميل العرب إلى التسكين تخففاً من توالى الحركات ، وقد سبقت الاشارة إليه .

واحتج لمن يقرأ قوله تعالى : « يخصمون » بالتشديد والجمع بين الساكنين بقراءة أُبَيّ بن كعب : يختصمون . (٢)

وصوب قراءة الكسائى قوله تعالى من سورة الطور : « إنا كنا من قبل ندعوه أنه هو البر الرحيم » ، بفتح همزة أن الثانية ، لأنه أحد القراء ، مع أن الفراء كان يكسرها . (٣)

وعرض الفراء لما حدث به أبو معاوية الضرير عن هاشم بن عروة بن الزبير عن أبيه عن عائشة أنها سئلت عن قوله تعالى فى سورة النساء : « لكن الراسخون فى العلم منهم ، والمقيمين الصلاة » ، وعن قوله تعالى فى سورة المائدة : « إن الذين آمنو ، والذى هادوا ، والصابئون » وعن قوله تعالى « إن هذان لساحران » ، فقالت يا ابن أخى ! هذا كان خطأ من الكاتب .

بعد أن عرض الفراء لهذا قال : « ولست أشتهى أن أخالف الكتاب » (٤) كأنه كان يريد أن يقول : إن هذه قراءات مقبولة ، وحملها على أنها من الغلط مخالفة للكتاب ، وهذا مالا يشتهيه على حد تعبيره .

---

(١) معانى القرآن - ورقة ١٩٦ .
(٢) معانى القرآن - ١٥٧ .
(٣) معانى القرآن - ورقة ١٨٤ .
(٤) معانى القرآن - ورقة ١١٣ .

يؤيد هذا ما راح يؤيد به قراءة بعضهم قوله تعالى : إن هذان لساحران ، بأنها لغة الحارث بن كعب ، لأنهم كانوا « يجعلون الاثنين فى رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف » ، بل اعتبر هـذه اللغة أقيس من غيرها ، وإن كانت قليلة (١)

ورجح الفراء منع إجراء (صرف) « مصر » علما على إجرائها ، وإن كان القياس يعضد إجراءها ، لأنها على ثلاثة أحرف ، وأوسطها ساكن ، حملا لها على دعد ، وهند ، وجمل ، لأن « أكثر القراء على ترك الاجراء فيها » ، ولأنها فى قراءة عبد الله بن مسعود : اهبطوا مصر ، بغير ألف ، وفى قراءة أبى : « اهبطوا فان لكم ما سألتم واسكنوا مصر » ، وتصديق ذلك أنها فى سورة يوسف بغير ألف : ادخلوا مصر . (٢)

وجوز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور ، استناداً إلى قراءة ابن عامر قوله تعالى : « وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم » ، كما سبقت الاشارة إليه .

أما البصريون فلا يجوزون الفصل بينهما إلا بالظرف والجار والمجرور ، عند الضرورة المستكرهة ، فضعفوا هـذه القراءة ، ورموا ابن عامر بالجهل بأصول العربية ، وعللوا قراءته هذه بأنه رأى فى مصاحف أهل الشام : « شركائهم » مكتوباً بالياء ، فقرأها بالجر جهلا منه بواقع الأمر .

وجوز الكوفيون العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض ، نحو : نظرت إليك وخالد ، استناداً إلى قراءة حمزة (وبها قرأ ابن عباس والحسن (٣)) قوله تعالى : « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام » .

---

(١) معانى القرآن - ورقة ١١٢ .

(٢) معانى القرآن - ورقة ٦٠ .

(٣) شرح المفصل ، جـ ٣ ص ٧٨ . . شرح الرضى على الكافية جـ ٣ ص ١١٧ .

أما البصريون فلم يجوزوا ذلك ، وحملوا الخفض هنا على أن الواو للقسم لا العطف أو على تقدير إعادة الخافض ، كما سبق بيانه .

قال الرضى : « الظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين ، لأنه كوفي » (١) ، ولكن العكس - فيما يبدو لي - هو الصواب ، أعني أن الكوفيين إنما جوزوا ذلك لأنها قراءة لأحد الأئمة .

وجوز الكوفيون قيام الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به المنصوب استدلالا بالقراءة « الشاذة » : « لولا نزل عليه القرآن » ، بنصب « القرآن » . (٢)

وجوز الكوفيون وقوع الماضي حالا ، وهو مجرد من « قد » استنادا إلى ما جاء من قراءة الحسن البصري ، ويعقوب الحضرمي ، والمفضل بن عاصم بن أبي النجود قوله تعالى : « أو جاءوكم حصرت صدورهم » .

ولكن البصريين منعوا ذلك ، وذهبوا في تأويل هذه الآية كل مذهب ، قدروا أن يكون الفعل صفة « لقوم » في أول الآية ، وهو قوله تعالى : « إلا الذين يصلون إلى قوم » ، أو صفة « لقوم » محذوف مقدر ، أو أن يكون الفعل محمولا على الدعاء ، إلى غير ذلك من الوجوه التي تكلفوها . (٣)

والأمثلة على اعتداد الكوفيين بما يصل إليهم من قراءات ، سواء أكانت من القراءات السبع أم من غيرها ، وبنائهم كثيراً من أحكامهم على ما وصل إليهم من هذه القراءات التي لا تخضع لمقاييس البصريين ، ولا تندرج في أصولهم ،

---

(١) شرح الرضي على الكافية ، جـ ١ ص ٣٢٠ .

(٢) شرح الرضي على الكافية جـ ١ ص ٨٤ ، ٨٥ .

(٣) الانصاف - مسألة ٣٢ .

فسلكوا فى إخضاعها لها سبلا ملتوية . أقول : الأمثلة على هذا وذلك كثيرة متوافرة ، ذكرت هنا وفيما مضى كثيراً منها .

ويرجع اعتبار القراءات مصدراً لغوياً للكوفيين إلى :

(١) أن الكوفة كانت مهبط الصحابة ، ففيها نزل عدد كبير منهم وهم أو أكثرهم عرب ، لايتهمون فى فصاحتهم ، وأصبحت الكوفة بهم موطن القراءات ، وظهر فيها ثلاثة من أربعة قراء كانوا أئمة القراءة فى العراق ، وهم : عاصم بن أبى النجود ، وحمزة بن حبيب ، وعلى بن حمزة الكسائى .

ومرجع هؤلاء جميعاً : جماعة من صحابة النبي (ص) ، نزلوا الكوفة ، وكانوا قد عرفوا بطول الباع فى الفصاحة والبلاغة ، وفى طليعتهم : على بن ابى طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وتلاميذهما الذين لقوهما ، وصاحبوهما ، وأخذوا عنهما ، كأبى عبد الرحمن السلمى ، وزر بن حبيش .

وهذان المقرئان هما مصدر القراءة فى العراق ، والمرجع الذى انتهى إليه أئمة القراءة ، فعاصم بن أبى النجود كان قد أخذ القراءة عرضا عن زر بن حبيش ، وأبى عبد الرحمن السلمى (١) ، وحمزة بن حبيب كان قد أخذ القراءة عن جماعة منهم : أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش ، وكان الأعمش قد أخذ عن جماعة من أصحاب عبد الله بن مسعود ، ومنهم : زر بن حبيش ، وأبو عبد الرحمن السلمى (٢) . وأبو عمرو بن العلاء البصرى كان قد أخذ القراءة عن شيوخ كثيرين ، بصريين وكوفيين ، ومدنيين ، ومكيين . أما الكوفيون الذين أخذ عنهم أبو عمرو فمنهم سعيد بن جبير ، وعاصم بن أبى النجود (٣) . وعلى بن

---

(١) غاية النهاية جـ١ ص ٣٤٦ ، التيسير للدانى ص ٩ .

(٢) التيسير ، ٩ .

(٣) غاية النهاية جـ١ ص ٢٨٩ .

حمزة الكسائى كان قد أخذ القراءة عن حمزة وغيره من شيوخ القراءة فى الكوفة عن زرّ بن حبيش ، وأبى عبد الرحمن السلمى .

وكان أكثر القراء ممن عرف بالفصاحة والحفظ والاتقان والضبط ، فقد عرف عن زرّ بن حبيش إلمامه الواسع فى اللغة ، حتى إن عبد بن مسعود - على جلالة قدره فى العلم - كان يسأله عن اللغة . (١)

وعرف عن عاصم بن أبى النجود أنه « جمع بين الفصاحة والاتقان والتجويد » (٢) .

وعرف عن حمزة بن حبيب أنه « كان ثقة كبيراً ، حجة رضياً ، قيّما بكتاب الله ، مجوداً ، عارفا بالفرائض والعربية » (٣)

أما الكسائى فحاله معلومة ، فهو إمام من أئمة العربية .

قال ابن خالويه : « وبعدفانى تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة ، المعروفين بصحة النقل ، وإتقان الحفظ ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ ، فرأيت كلا منهم قد ذهب فى إعراب ماانفرد به من حرفه مذهباً من مذاهب العربية لايدفع ، وقصد من القياس وجها لايمنع ، فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية » . (٤)

---

(١) غاية النهاية جـ١ ص ٢٩٤ .

(٢) غاية النهاية جـ١ ص٣٠٦ .

(٣) النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى جـ١ ص ١٦٦ .

(٤) الحجة فى قراءات الأئمة السبعة ص ١ « مخطوط بدار الكتب المصرية رقمها : ١٩٥٢٣ » .

يبدو من هذا النص أن ابن خالويه (أبو عبدالله الحسين بن أحمد) كان من الذين يعتمدون على القراءات فى الرجوع الى أصول العربية والاستشهاد بها على صحة قواعدها لأن كل قراءة من القراءات السبع فى نظره تذهب مذهباً من مذاهب العربية لايدفع وليس غريباً بعد وقوفه على المذهب الكوفى - لأنه كان ممن يخالط المذهبين - أن ينظر الى القراءات مثل هذه النظرة .

* * *

(٢) وأن مؤسس هذه المدرسة وأستاذها إمام من أئمة القراءة ، وهو على ابن حمزة الكسائى ، وثقافته عربية إسلامية محضة ، لم يعرف عنه أنه اتصل بالثقافات الأجنبية ، أو تأثر بها ، فهو من الذين ينهجون المنهج الذى سلكه القراء ، من اعتماد على النقل واعتداد بالرواية ، وهو من الذين يروون القراءات متصلة السند ، ويعتدون كل الاعتداد بما رُوي من قراءات فى دراسة العربية ، لأنها من القرآن ، وما كان من القرآن فهو أجدر بالتفضيل وأولى بالقبول .

والكسائى - مع أنه تأثر بنحاة البصرة ، وذهب فى دراسة النحو مذهبهم فى الاعتداد بالقياس - لم يكن قياسه مفلسفاً كقياس هؤلاء ، وإنما كان يعثر على نص عربى صحيح ، فيقيس عليه ، ويجيز محاكاته ، ولم ينظر إلى النحو على أنه قياس وعقل ، فلا يزال للرواية والنقل سلطان على تفكيره ودراسته .

(٣) وأن طابع الكوفيين في دراستهم دينى ، ومن مظاهر هذا : عنايتهم بالقرآن ، وصلة الكسائى به واضحة كل الوضوح ، فهو من أئمة القراءة . وصلة الفراء به واضحة أيضاً ، وهو وإن لم يكن من القراء إلا أن له أعمالا تتصل بالقرآن ، وكتابه : « معانى القرآن » شاهد ناطق بعناية الرجل بالأعمال القرآنية .

ولما كان القرآن هو النموذج الحى كان لابد أن يكون فى مقدمة المصادر اللغوية التى تعتمد عليها دراسة النحو ، وأن يكون لكل واحدة من القراءات السبع أو العشر من القبول والاحترام ما للأخرى ، إذ كانت كلها متصلة السند بالنبى (ص) ، وكان حملتها من الضبط والاتقان فى المكان الذى عرفوا به .

لهذا لا نجد بدأ من الاقرار للكوفيين فى صحة ما اتجهوه فى دراسة

العربية ، من اعتدادهم بالقراءات ، واعتمادهم عليها فى استخراج كثير من الأحكام .

فاذا ما نظرنا إلى القراءات من الزاوية التى ينظر منها الدارس الحديث إليها شعرنا بصحة النظر الكوفى ، وصدق الاتجاه الذى سلكه الكوفيون ، فان القراءات مصدر من المصادر المهمة للوقوف على وجوه الاختلاف بين اللهجات العربية ، لأن القراءات هى المصدر الصحيح ، الذى حفظ لنا اللغة العربية ممثلة فيها اللهجات ، لما عرف به القراء فى العصور المختلفة من دقة فى التلقى والتلقين ، ومن ضبط وإتقان فى الرواية .

يؤيد هذا ما لاحظه ابن خالويه من أن كلا من الأئمة القراء كان « يذهب فى إعراب ما انفرد به مذهباً من مذاهب العربية لايدفع ، وقصد من القياس وجهاً لايمنع » .

كأنه كان يريد إلى القول بأن اختلاف القراءات ينبنى على ما بين اللهجات العربية التى قرىء بها القرآن - من اختلاف . وكأنه كان يرمى إلى أن اللهجات على اختلافها حجة ، يصح الاستشهاد بها على صحة أصل من أصول العربية ، والاستناد إليها فى بناء قاعدة من قواعدها .

* * *

هذا وقد فات الكوفيين ، كما فات البصريين ، أن يعنوا بالأحاديث ، وأن يدعموا دراستهم بما يصححونه منها ، فأئمتهم - كما سمعنا من رواية السيوطى - لم يقبلوا الاستشهاد بها ، ذهاباً إلى أن الأحاديث إنما رويت بالمعنى ، وأن كثيراً من حملتها لم يكونوا عرباً بالطبع ، فلم يؤمن اللحن يتطرق إلى مروياتهم ، وإن لم يتعمدوا ذلك .

وقد سبق لى - فى وقفة عند رأى النحاة القدماء فى الأحاديث - أن

ضعفت موقفهم منها ، إذا استبعدوها عن مواطن الاستشهاد ، وصوبت منهج ابن مالك ومن تابعه فى الأخذ بها ، على أنها من المصادر اللغوية ، التى كان ينبغى للنحاة أن يعتدوا بها ، وأن يفيدوا منها

الفصل الثانى

منهج البحث عند الكوفيين

(١)

لا أعلم أحد من القدماء كان يشك فى وجود مذهب كوفى مستقل يضمه بازاء المذهب البصرى . وهذه كتب الطبقات التى ترجمت للنحاة - سواء أكانت مرتبة على أساس الطبقات ، كطبقات النحويين للزبيدي ، ومراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى ، والفهرست لابن النديم ، أم على أساس تواريخ الوفيات كنزهة الألبا لأبى البركات بن الانبارى ، وتهذيب التهذيب للعسقلانى ، وشذرات الذهب لابن العماد ، أم على أساس الحروف ، كانباه الرواه على أنباه النحاه للقفطى ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ، ومعجم الأدباء لياقوت ، وبغية الوعاة للسيوطى ، وغيرها - تجمع على أن هناك مدرستين أو مذهبين ، إحداهما بصرية والأخرى كوفية .

أما الطائفة الأولى فرأيها فى ذلك واضح كل الوضوح ، لأنها جمعت البصريين فى موضع ، والكوفيين فى موضع .

وأما الطائفة الثانية والثالثة فقد كانتا تشيران إلى أن هذا بصرى ، وذاك كوفى ، أو هذا على طريقة البصريين ، وذاك على طريقة الكوفيين ، إلى غير ذلك من العبارات التى تميز فريقاً من النحاة من فريق .

والأصل الذى أقام القدماء عليه آراءهم فى التمييز بين المذهبين هو : ما جاء فى « الاقتراح » من أن « مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التى خالفها الظاهر » . (١)

وما قاله الأستاذ (طه الراوى » : من أن « أجلى ما يمتاز به مذهب البصرية ابتناء قواعده على الأغلب الشائع من كلام العرب ، وتحكيم المقاييس العقلية فى الكثير من شئونه ، وإذا اصطدم أصل من أصوله بسماع غير مشهور فزع إلى التأويل والتوجيه ، أو رمى المسموع بالشذوذ أو الندور ، بل بالتخطئة أحيانا . . أما مذهب الكوفيين فلواؤه بيد السماع ، لا يخفر له ذمة ، ولا ينقض له عهدا ، ويهون على الكوفى نقض أصل من أصوله ، ونسف قاعدة من قواعده ، ولا يهون عليه اطراح المسموع على الأكثر » . (٢)

أما المحدثون فمنهم من اطمأن إلى ما ذهب إليه القدماء ، بعد أن لاحظ فى طريقة كل من المدرستين مزايا يتكون من مجموعها مذهب مكتمل ، ومنهم من كان ينظر إلى هذا نظرة الريبة والشك .

أما الطائفة الأولى فأعرف منهم : « يوهان فك » فى كتابه « العربية » ، وأوليرى فى كتابه « كيف انتقلت العلوم اليونانية إلى العرب » ، والأستاذ أحمد أمين فى كتابه (ضحى الاسلام جـ٢ ص ٢٩٦) ، والأستاذ أمين الخولى ، فى بحثه الذى قدمه لمؤتمر المستشرقين المنعقد باستانبول . . . سبتمبر ١٩٥١ وعنوانه : ﴿الاجتهاد فى النحو العربى﴾ .

قال يوهان فك : (كان لعلماء البصرة مذاهب معتمدة فى القياس النحوى تختلف عن مذاهب الكوفيين ، كما سلك كل من القبيلين فى تفسير الظواهر

---

(١) الاقتراح ، ص ٨٦

(٢) طه الراوى : « نظرة فى النحو » ، مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ، : ١٤ ، جـ ٩ ، ١٠ ، ص ٣١٩

طريقاً خاصاً) . (١)

وقال أوليرى : ﴿ المدرسة البصرية تنقد المسموعات ، وتطرح منها ما لا يتفق مع قواعدها الموضوعة ، بينما تقبل المدرسة الكوفية جميع المسموعات التى تكون مجموعة لا بأس بها من المواد . ويبدو من النظرة الأولى أن المنهج البصرى افضل ولكنه يجب أن يلاحظ أن هذا المنهج (يعنى منهج البصريين) يقتضى أن توضع الأمثلة لتتفق مع الأصول المرسومة ، بينما نجد النحاة الكوفيين يحورون أصولهم لتلتقى مع المسموعات ﴾ (٢)

وقال الأستاذ أحمد أمين : ﴿ إن البصريين كانوا أكثر حرية ، وأقوى عقلا ، وإن طريقتهم أكثر تنظيما ، وأقوى سلطاناً على اللغة ، وإن الكوفيين أقل حرية ، وأشد احتراماً لما ورد عن العرب ، ولو موضوعاً ، فالبصريون يريدون أن ينشئوا لغة يسودها النظام والمنطق ، ويميتوا كل أسباب الفوضى ، من رواية ضعيفة ، أو موضوعة ، أو قول لا يتمشى مع المنطق . والكوفيون يريدون أن يضعوا قواعد للوجود ، حتى الشاذ ، من غير أن يهملوا شيئاً ﴾ .

وقال الأستاذ أمين الخولى - فى الفقرة التى عرض فيها لمقتضيات المنهج الحديث فى الدرس النحوى . : ﴿ وأما فى البيئة النحوية نفسها فهذا الكسائى حين سئل عن اختلاف أحوال (أى) ، وتعليله ، أجاب بقوله : (أى) كذا خلقت . . ومعنى هذا فى وضوح : أن تلك الظواهر اللغوية تنقل ، ولا تمنطق ، ولا تفسر بعمل عقلى ، وهو الأساس السليم للمنهج اللغوى . . والكسائى الكوفى باجابته هذه ، يذكرنا بمدرسة قومه فى النحو النحو ، وما تميل إليه من التتبع اللغوى ، وعدم التأويلات البعيدة ، والامعان المنطقى الذى جنحت إليه مدرسة

---

(١) برهان ذلك : ﴿ العربية ﴾ ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ، ص ٦١ .

(٢) *P. 144, O'LEARY : „ HOW GREEK SCIENCE PASSED TO THE ARABS "*

البصرة المناظرة » (١)

وأما الطائفة الثانية فالذى أعلمه أن أول من شك منها فى وجود مذهب مكتمل للكوفيين هو (جوتولد فايل) ، ثم حاكاه فى رأيه المترجم لشعلب من الكوفيين فى دائرة المعارف الاسلامية ، وبروكلمان ، كما يشير إليه كلامه فى كتابه : (تاريخ الشعوب الاسلامية) .

أما جوتولد فايل فقد قال : « ومع عظيم الاجلال لمناقبهم (يعنى الكوفيين) فى غير ذلك من النواحى فانهم لم يؤسسوا مدرسة نحوية خاصة » . (٢)

وأما ما جاء فى دائرة المعارف الاسلامية فهذا نصه : (على أننا لا نستطيع فى الحقيقة أن نقول بوجود مذهب مكتمل لنحاة الكوفة ، وهو أمر سبق أن بينه (فايل) ، وإذا عد أصحابه المزعومون (يعنى ثعلباً) فريقاً قائماً برأسه فانما ذلك من اختراع النحويين المتأخرين) (٣)

وأما ماقاله بروكلمان فهو أنه (قد افترض العرب فيما بعد ، استناداً إلى روايات التاريخ الأدبى أن الخلاف كان قائما بين مذهبين لغويين ، هما : مذهب البصرة ، ومذهب الكوفة ، وأن هذا الخلاف لم يسو إلا بعد أجيال عندما اندمج المذهبان ، وتوحدا فى مدرسة بغداد ، ولكن الذى يظهر لنا أن المنافسات بين علماء هاتين المدرستين - البصرة والكوفة - قد بولغ فيها إلى حد لا مبرر له) . (٤)

وقد اشترك هؤلاء فى القول بعدم وجود مدرسة نحوية كوفية ذات منهج مكتمل ، وكيان مستقل ، وأن القول بوجودها قضية كانت من صنع النحاة المتأخرين .

---

(١) الاجتهاد فى النحو العربى ص ١٢ .
(٢) مقدمة الانصاف - طبعة أوربة .
(٣) دائرة المعارف الاسلامية جـ ٦ ص ٢٠٠ (ترك) .
(٤) بروكلمان : تاريخ الشعوب الاسلامية جـ ٢ ص ٢٨ (بيروت) .

غير أنه - بناء على ما لمحناه من خصائص ومزايا لطريقة الكوفيين ، وعلى ما أثبتناه من شواهد كثيرة تؤيده ، وعلى ما سمعناه من دارسين محدثين مؤيدين للقضية التي نحن بصدد الدفاع عنها - لا يسعنا الاطمئنان إلى ما بدأه « جوتولد فايل » من إنكار لوجود مدرسة كوفية .

فإن اعتداد الكوفيين بالنقل ، وتناولهم القياس تناولا لا يمس روح النص اللغوي ، وجنوحهم عن اتباع التأويلات البعيدة ، والتوجيهات المتكلفة ، والامعان المنطقي ، وتعديلهم القواعد حتى تتلاقى مع المسموع ، وتفسيرهم النصوص القرآنية ، والنصوص اللغوية الأخرى تفسيراً لا يكاد يخالف الظاهر ، وميلهم عن إخضاعها لما تواضعوا عليه من أصول ، ثم بناء كثير من أحكامهم على القراءات التي سبق للبصريين أن أكرهوا جانباً منها على قبول معنى خاص ، هدفوا إليه ، وأبعدوا جانباً آخر منها ، لأنه استعصى على الخضوع لقواعدهم ، وأبعد في الخروج على تأويلاتهم ، ثم التماس ذلك في أقوال أئمتهم ، وأعمالهم ، ووجدانهم يلتزمون الدقة فيه ، ويتنكبون مخالفته ويتحرجون من الخروج عليه . . . . هذه الخصائص كلها تضمن للمدارس خطوط المنهج الرئيسة التي تمكن لرسم صورة مكتملة لمذهب مستقل .

على أن « جوتولد فايل » لم يسعه إلا أن اعترف بوجود هذه الخطوط الكبرى التي انبنت عليها طريقة الكوفيين ، فقد قال - في الفصل الذي عقده لوصف نحو المدرستين النحويتين ، في مقدمة الانصاف - : « فعلى حين كان أهل الكوفة يفسرون القرآن تفسيرا يلتزم الدقة في متابعة النص ، ظهر عند أهل البصرة ميل إلى إكراه النص القرآني على قبول معنى خاص ، والتمحل في حمله على مطابقة قواعدهم النحوية » .

وقال عند كلامه عن الفراء : « ولكن الفراء - بوجه عام - لم يهتم إلا قليلا جداً بالأخذ المتناقل فى هذا العلم ، بل يبدو عليه طابع من يؤسس فرقة ، أو مذهباً خاصاً به ، وهو يختلف عن سيبويه اختلافاً بيناً » .

ثم انتهى إلى قوله : « وكثيراً ما استعمل الفراء اصطلاحات تخالف الاصطلاحات المشهورة عند علماء النحو ، الذين يمثلون هذا العلم . وفى المواضع التى لم تكف فيها الاصطلاحات القديمة استعمل الفراء اصطلاحات جديدة ، وصلنا جانب منها فيما بعد على أنه اصطلاحات الكوفيين » .

وقال فى الفراء أيضاً « ولما كان النحو أقوى خصائصه - الفراء - فقد اتخذ مذهباً خالف به معاصريه ، بل خالف الكسائى نفسه كذلك ، ولكنه حاول تشبها بالخليل وسيبويه أن يشرح جملة الظواهر اللغوية برمتها ، وإن يكن على وجه يخالف ما ذهب إليه الخليل وسيبويه . وكتاباه الأساسيان : كتاب الحدود وكتاب معانى القرآن ، اللذان احتويا على مجموعة من الآراء الصائبة ، الصالحة للبقاء - لم يصلا إلينا » .

فهو يعترف بأن هناك طائفة من النحاة تلتزم الدقة فى متابعة النص القرآنى ، وطائفة أخرى منهم تميل إلى إكراه النص القرآنى على قبول معنى خاص وتتمحل فى حمله على مطابقة أصولها وقواعدها .

ويعترف أيضاً أن الفراء كان يبدو عليه طابع من يؤسس فرقة ، أو مذهباً خاصا به ، وهو يختلف عن سيبويه اختلافاً بيناً ، وأنه كان يستعمل اصطلاحات جديدة ، غير التى كان يستعملها النحاة البصريون ، فى المواضع التى لم تغن فيها الاصطلاحات القديمة . ثم يتناسى هذا كله ، ليقول : إنهم لم يؤسسوا مدرسة نحوية خاصة .

ولعل عدم وقوفه على نحو الفراء - كما يشعر به تصريحه بأن كتابيه

الأساسيين كتاب الحدود ، وكتاب معانى القرآن لم يصلا إليه - هو الذى وقفه موقف الشاك المرتاب فى أهمية النحو الكوفى ، كله ، وكيفه ، ولو عرف أن كتاب (معانى القرآن) موجود ، ثم وقف عليه لاضطر - فيما يبدو لى - إلى تعديل رأيه الجائر فى النحو الكوفى .

ومما استند إليه (فايل) فى إنكاره وجود مدرسة كوفية مكتملة ، مازعمه من « أن علماء الكوفيين لم يسموا أنفسهم - أصلا - بالأسم المميز لمدرستهم : الكوفيين » . ولكن الواقع غير ذلك ، فلم يتم له الوقوف على أقوال (ثعلب) نفسه ، الذى وصف رجال مدرسته بهذا الوصف فى موضعين من مجالسه :

١ - الموضع الأول : كان بصدد الحديث عن إسقاط نون الوقاية من ليت ولعل وإن ، وكأن . فقد قال : « الكوفيون يقولون : لم يضف فلا يحتاج إلى نون » . «١»

٢ — والموضع الثانى : كان بصدد الحديث عن دخول العماد (وهو ضمير الفصل عند البصريين) مع (هذا) . . . فقد قال : « ذهب أهل الكوفة : الكسائى والفراء إلى أن العماد لا يدخل مع « هذا » ، لأنه تقريب » . (٢)

بل يبدو لى أن وصف أصحاب الكسائى بالكوفيين كان قبل « ثعلب » وأنه كان يتردد على ألسنة الكوفيين منذ عهد الكسائى ، رئيس مدرستهم ، فقد جاء على لسان الكسائى نفسه أثناء اجتماعه بالفراء فى أحد المجالس التى جمعتها للمناظرة قبل تلمذة الفراء للكسائى ، واتصاله به فأبو البركات بن الأنبارى يحدثنا عن الفراء أنه كان يقول : « جئت إلى بغداد فرأيت الكسائى ، فسألته عن

---

(١) مجالس ثعلب ، ص ١٢٩ « دار المعارف » .

(٢) مجالس ثعلب ، ص ٤٢٧ « دار المعارف » .

مسائل الرواسي ، فأجابني بخلاف ماعندي ، فهمزت قوماً من علماء الكوفيين ، وكانوا معي - فقال : مالك قد أنكرت ، لعلك من أهل الكوفة ! فقلت نعم . فقال : الرواسي يقول : كذا وكذا ، وليس صواباً ، الخ . . » (١)

يضاف إلى هذا أن أبا العباس ثعلباً كان يعبر عن رجال مدرسته أحياناً بقوله : « أصحابنا » (٢) ، وأنه كثيراً ما كان يعبر عن رجال المدرسة الثانية بقوله : « أهل البصرة » (٣) .

وهذا مما يشعر بأن ثعلباً وأصحابه كانوا قد أحسوا بأنهم ، ومن ينتسب إليهم كانوا يؤلفون جبهة علمية مستقلة ، تقف بإزاء الجبهة العلمية الثانية ، أعني الجبهة البصرية ، ويشعر بتسرع « فايل » في حكمه بأنه « لم يوجد ذلك الاشتراك في وجهة النظر الذي يؤلف الجبهة العلمية ، ويربط العلماء بعضهم ببعض على رأي واحد ، فعلى نقيض البصريين لم يسم علماء الكوفة أنفسهم أصلا بالاسم المميز لمدرستهم : « الكوفيين » .

(٢)

متى نشأت مدرسة الكوفة النحوية ؟

يتضح مما قدمناه من تاريخ المدرستين ، والجدول الذي رسمناه لرجال المدرسة الكوفية - رأينا في الدراسة النحوية قبل الكسائي وسيبويه ، فقد

---

(١) نزهة الألباء ، ص ٦٦ .

(٢) مجالس ثعلب ، ص ١٥٤ ، ١٣٦ .

(٣) مجالس ثعلب ص ٥٤ ، ١٥٤ ، ٢١٥ ، ٢٣٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٤٢٢ ، ٤٣٢ ، ٦٢٠ ، ٦٢٥ ، ٦٥٨ ، ٦٦٤ .

رأينا أن الدراسة النحوية ، إلى زمن الخليل بن أحمد ، ليست بصرية ، كما يدل عليه هذا الوصف ، فلم تتضح فيها بعد معالم المنهج البصري ، الذي رأينا أنه كان قد تأثر بالمنهج الكلامي تأثراً مباشراً ، بعد أن مهد النحاة البصريون الذين جاءوا في الطبقات التالية ، السبيل للفلسفة لغزو مباحثهم ، ومذاهبهم .

وما قيل عن عبدالله بن أبي اسحاق ، وعيسى بن عمر ، والخليل بن أحمد من أنهم كانوا يميلون إلى القياس والتعليل لا يعني أنهم أخضعوا دراساتهم للمنطق والفلسفة الكلامية . كل ما هنالك تأثر بالبيئة الثقافية الجديدة ، وبيئة البصرة بيئة معقدة ، ضمت إليها عناصر مختلفة ، وعقليات متباينة وانحدرت إليها ثقافات عامة جاءت بها العناصر الأجنبية التي كان لها سابق علم وحضارة . وشهدت ثقافة عربية خالصة ، وفدت إليها مع العرب الوافدين ، وفدوا إليها فوفد معهم القرآن واللغة ، والتراث العربي الأدبي ، ثم تفاعلت هذه العقليات ، وهذه الثقافات وكان من تفاعلها عقلية لنا أن نسميها عقلية بصرية ، تحمل آثاراً عربية خالصة ، وآثاراً أجنبية ، فارسية ، وهندية ، ويونانية ، وسريانية ، وهي آثار مهدت لتقبل الثقافات الأجنبية الجديدة ، التي تمت معرفة البصريين بها ، أو كانت ، منذ أواخر القرن الثاني ، حين شهدت البيئة البصرية عدداً من الأجانب ، نقلوا التراث الأجنبي إلى العربية .

فتأثر الدراسة النحوية بالمنطق اليوناني في اصطناعها القياس ، والتعليل لم يكن عن طريق نحاة تأثروا بالعقلية البصرية العامة ، التي كانت تحمل خطوطاً ثقافية أجنبية .

وإذا كان الخليل بن أحمد من أصحاب الكلام فلم يكن الكلام من أعماله التي عرف بها ، وانبنت عليها شخصيته العلمية ، بل لم يكن « الكلام » ليذكر إلى جانب أعماله الأخرى في اللغة والنحو .

أما عيسى بن عمر الثقفي ، وعبدالله بن أبي إسحاق فلا أعلم أنهما كانا من

أصحاب الكلام ، فقد كانا ممن عنوا بالقراءات ، والدراسة اللغوية والنحوية .

وأما أبو عمرو بن العلاء فأمره واضح ، فهو عربي الأصل والثقافة ، وهو أحد القراء السبعة ، ومن المقدمين في الرواية الأدبية ، ولا شيء غير هذا من منطق ، أو كلام .

فمتى ظهرت المدرستان الكبيرتان إذن ؟

نزعم أن الدراسة النحوية إنما انقسمت على نفسها بظهور الكسائي ، وسيبويه ، وتلمذتهما للخليل ، فقد كان كل من هذين الإمامين يخضع لظروف بيئية ، وثقافية .

نشأ الكسائي في الكوفة ، واصطبغت عقليته بالصبغة الكوفية ، ونشأ سيبويه في البصرة ، واصطبغت عقليته بالصبغة البصرية ، وبين الطابع الكوفي والطابع البصري من التفاوت ما أشرت إليه في فصل سابق ، حين عقدت الموازنة بين البيئة الكوفية ، والبيئة البصرية . فتاريخ المدرسة البصرية - فيما أرى - يبدأ بعمل سيبويه ، وتاريخ المدرسة الكوفية يبدأ بعمل الكسائي .

وإذا كان الكسائي رأس المدرسة الكوفية فلا يعني هذا أن نحوه مغاير كل المغايرة لنحو شيوخه من البصريين ، فقد سبق أن أشرت - حين عرضت لنحو الكسائي - إلى تأثره بنحو البصريين ، وأخذه بشيء من آرائهم . وإنما يعني أنه نحا درس وفق منهج يغاير المنهج الذي درس وفقه نحو سيبويه ، فللتيارات الثقافية الكوفية تأثيرها في الكسائي ، كما كان للتيارات الثقافية البصرية تأثيرها في سيبويه .

وقد سبق أن وقفنا على ما قاله الفراء من أن الكسائي كان قد تعلم النحو على الكبر ، وأن عرفنا أن الكسائي كان أحد القراء السبعة ، وكان معنياً بالقراءات زمناً طويلاً قبل أن يعنى بدراسة العربية ، وكان له شيوخ من القراء ورواة القراءات ، فقد أخذ عن حمزة بن حبيب الزيات الكوفي ، ومحمد بن أبي

ليلى ، وروى الحروف عن ناس منهم : أبو بكر بن عياش روايـــة عاصم بن أبي النجود .

وسبق أن قلت إن الكسائي أنما أخذ - وأفادما أخذ - عن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وأن رأينا أن الخليل بن أحمد لم يكن بصرياً ، ولا كوفياً بالمعنى الدقيق لهذين الوصفين ، وإنما انبعثت عن أعماله مدرستا الكوفة والبصرة ، فقد كان من تلاميذه :

الكسائي الذي أرخنا المدرسة الكوفية بأعماله النحوية .

وسيبويه الذي أرخنا المدرسة البصرية بأعماله .

(٣)

المنهج الكوفي

كما يصوره لنا كتاب « الانصاف » لابن الأنباري

لقد سبقت الاشارة إلى أنه لم يصل إلينا من كتب الكوفيين في النحو إلا قليل . أما الكتب التي رووها لهم كتب الطبقات والتراجم ، فلم يبق منها إلا أسماؤها . والكتب الكوفية التي بين أيدينا قليل من كثير ، وهي - إذ حوت كثيراً من المسائل النحوية - لم تخلص للنحو ، ولم تؤلف له خاصة ، ولكن المسائل النحوية كانت من المسائل التي اهتم بها مؤلفوها اهتماماً عظيما . . ولدينا من الكتب الكوفية المهمة :

١ — « معاني القرآن » للفراء ، وهو كتاب في التفسير ، وهو من أقدم كتب التفسير ، ومن أعظمها شأناً ، وهو ثروة عظيمة للذين يريدون إلى تفسير القرآن تفسيراً قاموسياً ، فليس فيه من الغيبيات ما امتلأت به بطون كتب التفسير

المتأخرة ، ولم تحمل فيه نصوص القرآن أكثر مما تحتمل من تفسيرات دخيلة ، لا يحتملها نص مفروض فيه أن يكون نصاً أدبياً يهدف إلى أغراض فنية نفسية .

وهو بعد ذلك يقوم على آراء الفراء النحوية خاصة ، ويعرض فيه الفراء لبعض آراء الكسائي ، ويتضمن روايات لغوية عن فصحاء الأعراب ، وحكايات عن نحويين كان الفراء قد اتصل بهم وروى عنهم .

٢ — و « مجالس ثعلب » ، وهي « مجالسات أملاها على أصحابه في مجالسه ، تحتوي على قطعة من النحو واللغة والأخبار ، ومعاني القرآن والشعر ، مما سمع وتكلم عليه » (١) ، وقد تضمنت كثيراً من المسائل النحوية ، وسجل ثعلب فيها كثيراً من آراء الفراء ، والكسائي ، كما سجل آراءه التي تفرد بها .

٣ — و « شرح ديوان المتنبي » ، المسمى بالتبيان في شرح الديوان ، المنسوب خطأ — كما سبق بيانه — إلى أبي البقاء العكبري (٢) ، وقد تضمن كثيراً من المسائل النحوية أيضاً ، وضم إليها كثيراً من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين .

والكتب التي عرضت لنحو الكوفيين — وهي ليست كوفيين — كثيرة

---

(١) فهرست ابن النديم ص ١٠١ .

(٢) لقد سبق للدكتور مصطفى جواد الأستاذ بدار المعلمين العالية ببغداد أن عرض لنسبة هذا الكتاب الى أبي البقاء العكبري في بحث نشر في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق في الجزء الأول والثاني من المجلد الثاني والعشرين ونص على أن شرح الديوان انما هو لأبي عبدالله الحسين الاربلي لا لأبي عبدالله بن الحسين العكبري . . وأيد رأيه بأدلة ذكرها في بحثه وقد أيدت رأي الدكتور بما أشرت اليه فيما مضى من أن شارح الديوان كوفي المذهب وسقت أمثلة كثيرة تدل على كوفيته . أما أبو البقاء العكبري فبصري المذهب وقد استندت في هذا الى أمثلة تصيدتها من كتابه (المسائل الخلافية) وكتابه (املاء ما من به الرحمن) تدل على أنه كان من خصوم الكوفيين ، كثير الرد عليهم وأن معالجته للموضوعات النحوية كانت بصرية فلا يمكن أن يكون شرح الديوان له .

أيضاً ، منهـــا : كتب النحو المعروفة ، كشرح المفصل لابن يعيش ، وشرح الرضي على الكافية ، ومغني اللبيب ، لابن هشام ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، وهمع الهوامع للسيوطي ، وغيرها .

وهناك كتب عرضت لمسائل الخلاف خاصة ، وقع لي منها : كتاب « المسائل الخلافية » لأبي البقاء العكبري (١) ، وشرح ديوان المتنبي - واسمه التبيان في شرح الديوان - وقد قلت إن الشارح كان يعرض فيه لمسائل الخلاف ، كلما عرضت له مسألة تختلف فيه وجهتا النظر الكوفية والبصرية ، وكتاب « الانصاف في مسائل الخلاف » لأبي البركات بن الانباري . (٢)

وكتاب « الانصاف » هذا من المراجع المهمة التي لابد أن يرجع إليها الدارس الذي يحاول الوقوف على أعمال النحاة من أهل الكوفة ، وعلى أساليبهم في تناول المسائل النحوية .

فقد رتب ابن الانباري كتابه هذا ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ، كما يقول ابن الأنباري نفسه ، وذكر « من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق » ، واعتمد في النصرة على ما كان يذهب هو إليه من مذهب أهل الكوفة ، أو البصرة ، محاولا - كما زعم - أن يكون ذلك على سبيل الانصاف ، لا التعصب والاسراف . (٣)

وابن الانباري هو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيدالله بن أبي

---

(١) وهو موجود بدار الكتب المصرية ورقه ٢٨ ش نحو .

(٢) ويذكر الى جانب هذا كتاب اسمه : التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين نسب الى أبي البقاء العكبري . والمسائل التي عرض لها - كما يتضح من مقدمة الانصاف (طبع أوربة) . هي نفس المسائل التي عرض لها كتاب الانصاف ولم يتح لي الوقوف عليه .

(٣) مقدمة الانصاف .

سعيد ، كمال الدين الأنبارى ، (توفى سنة ٥٧٧ هـ) كان قد قدم بغداد ، وهو صغير ، وقرأ اللغة والأدب على شيوخها فيها ، وأخذ النحو عن أبى السعادات ابن الشجرى . (١)

وابن الشجرى هذا - وهو أبو السعادات هبة الله بن على بن محمد بن حمزة العلوى الحسنى ، النحوى (توفى سنة ٥٤٢ هـ) - كان من أتباع المدرسة البصرية ، لأن سلسلة شيوخه التى ذكرها ابن الأنبارى له بصرية ، فهى تنتهى بسيبويه ، مارة فيمن مرت به من شيوخ البصريين - بأبى على الفارسى ، وأبى بكر بن السراج ، وأبى العباس المبرد ، وأبى عثمان المازنى . (٢)

ويبدو من مؤلفات ابن الأنبارى التى ذكرها السيوطى فى البغية : أنه كان قد قرأ علم الكلام ، وصنف فيه ، فقد ذكر من بين مؤلفاته الكثيرة ، فى النحو ، واللغة : كتاب الداعى إلى الاسلام فى علم الكلام ، وكتاب الجمل فى فى علم الجدل .

وأساليبه فى الاحتجاج تنم على ثقافته الفلسفية الواسعة ، فالناظر فى كلامه فى « الانصاف » واجد من عبارات الفلاسفة ، ومصطلحات المنطق ما يكفى للدلالة على مبلغ إفادته من دراسة الفلسفة الكلامية والمنطق .

ولذلك كان نحوه بصرياً . بكل ما لهذه الكلمة من دلالة ، بل كان فى دراسته النحوية غالياً كل الغلو فى اتباع حرفية المنهج البصرى ، الذى يخيل إلى أنه كان إذ ذاك قد وصل فى نموه الذروة فى تحكيم الفلسفة فى المسائل النحوية .

ومن ذلك أنه اعتد بالقياس اعتداداً لم نشهد له مثيلا عند قدماء البصريين ، فقد كان يقول : « إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلا ، وجب أن يكون قياساً وعقلا » . (٣)

---

(١) بغية الوعاة ص ٣٠١ .

(٢) نزهة الألباء ص ٤٨٨ - ٤٨٩ .

(٣) مقدمة الانصاف - طبع اوربة - ص ٤٢ عن ابن الأنبارى فى (لمع الادلة) .

وكان يقول : « اعلم أن إنكار القياس في النحو لايتحقق ، لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل في حده : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو » . (١)

ومن ذلك أنه كان يستعير ألفاظ الفلاسفة وعباراتهم في احتجاجه لمسائل نحوية ولغوية ، فقد جرى على لسانه في احتجاج البصريين لمذهبهم في عدم جمع الاسم المختوم بتاء التأنيث ، - إذا سمي به رجلا - بالواو والنون ، ما نصه : « فلو قلنا إنه يجوز أن يجمع بالواو والنون لأدى ذلك إلى أن يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان ، وذلك لايجوز » . «٢»

وجاء في كلامه على لسان البصريين قوله : « الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ، ويستغني عن الفعل ، وأما الفعل فانه لايقوم بنفسه ، ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغني بنفسه ، ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لايقوم بنفسه ، ويفتقر إلى غيره » . (٣)

وجاء في كلامه في الجواب عن احتجاج الكوفيين لمذهبهم أن المبتدأ والخبر يترافعان ، قوله : « إن ماذكروه يؤدي إلى المحال ، وذلك ، لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول ، وإذا قلنا : إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال ، وما يؤدي إلى المحال محال » «٤» ، وقد سبقت الاشارة إليه .

فقوله : « لأدى ذلك إلى أن يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان » ،

---

(١) الاقتراح ٣٨ - ٣٩ .
(٢) الانصاف - مسألة ٤٨
(٣) الانصاف - مسألة ٢٨
(٤) الانصاف - مسألة ٥ .

وقوله « وما يستغنى بنفسه ، ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ، ويفتقر إلى غيره » ، وقوله : « وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال ، وما يؤدى إلى المحال محال » .

كل هذه الأقوال غنية بالتأثر الفلسفى ، بل هى من عبارات الفلاسفة ، حين يقررون عدم اجتماع الضدين ، وحين يفرقون بين الجوهر والعرض ويمنحون الجوهر أصالة الوجود ، أو سبقه ، وحين يبطلون أن يسبق الشىء نفسه ، لأن ذلك يستلزم الدور ، وهو محال .

ويبدو من كلام ابن الانبارى فى مقدمة الانصاف : أن هذه المسائل التى احتواها كتابه ليست هى كل ما اختلفوا فيما بينهم فيه ، بل هى المشاهير من مسائل الخلاف .

والواقع هو هذا ، فهناك مسائل كثيرة ، قد يقصر عنها العد ، كانت موضعاً للخلاف بين الفريقين ، ذكر السيوطى بعضها فى « الأشباه والنظائر » (١) ، وذكر النحاة بعضها الآخر مبثوثاً هنا وهناك ، فى الأبواب التى تناولوها بالدرس إلا أن هذه المسائل المائة والاحدى والعشرين .. وقد سبق لنا يل أن قرر هذا أيضاً .. هى أهم المسائل التى تمثل وجهات النظر المختلفة عند الكوفيين ، والبصريين .

هذه المسائل الكثيرة التى كان ابن الأنبارى قد عرضها لم يؤيد الكوفيين إلا فى مسائل معدودات منها ، لا يتجاوزن السبع عدا ، وهن :

١ - المسألة العاشرة ، التى عرضت للخلاف بين الفريقين فى « لولا » ، إذ ذهب الكوفيون إلى أنها الرافعة للاسم بعدها ، والبصريون إلى أن الأسم بعدها مرفوع بالابتداء .

---

(١) راجع ص ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ من الجزء الثانى .

٢ ـ المسألة الثامنة عشرة، التي عرضت للخلاف بينهما في « تقديم خبر ليس عليها » ، إذ ذهب الكوفيون إلى منعه ، والبصريون إلى جوازه .

٣ ـ المسألة السادسة والعشرون ، التي دار الخلاف فيها حول لام « لعل » الأولى ، إذ قال الكوفيون بأصالتها ، والبصريون بزيادتها .

٤ ـ المسألة السبعون ، التي دار الخلاف فيها حول « ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر » فقال الكوفيون بجوازه ، والبصريون بعدم جوازه .

٥ ـ المسألة السابعة والتسعون ، التي أوضحت الخلاف في موضع الضمائر المتصلة بلولا ، ـ الياء ، والكاف .. فذهب الكوفيون إلى أنه رفع ، والبصريون إلى أنه جر بلولا .

٦ ـ المسألة الحادية والمائة ، التي أوضحت الخلاف في مرتبة الاسم المبهم نحو « هذا ، وذلك » في التعريف من الاسم العلم ، إذ ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم ، والبصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم .

٧ ـ المسألة السادسة والمائة ، التي تتعلق بقولهم : رأيت البكر ، بفتح الكاف ، إذا وقف عليها في حالة النصب ، وقد ذهب الكوفيون إلى جوازه والبصريون إلى عدم جوازه .

* * *

يشك « جوتولد فايل » في صحة نسبة ما جاء من هذه المسائل ، وما فيها من دعاوى واحتجاجات إلى الكوفيين ، معتمداً في شكه على :

أنه « لم يكن هناك نحاة كوفيون ، يرتبون آراء الفراء والكسائي ، ويدعمونها عازياً تصنيف هذه الدعاوى والاحتجاجات إلى بصريين حديثين ، أخذوا بآراء الكوفيين في بعض المسائل ، وعمدوا إلى دعمها بأساليبهم البصرية القياسية

ما ذكره « فايل » هنا يؤيد ما ذهبت إليه من أن ثعلباً كان خاتمة الأئمة

الكوفيين ، إلا أننا بالرغم من هذه الأمارة التي اعتمد عليها في الشك في نسبة هذه الاحتجاجات إلى الكوفيين ، نرى أنها تحمل في ثناياها الطابع الكوفي في وضوح ، فإن هؤلاء البصريين .. إذا صح ما زعمه فايل - كانوا من الدقة بحيث حاكوا الكوفيين بأساليبهم في الحجاج لآرائهم في هذه المسائل ، وكانوا على بينة من أمر هذه الأساليب .

وقد سبق أن ذكرت أن الدعامة الكبرى التي انبنى عليها منهجهم هي النقل والسماع ، فما يزالون يستندون في كثير من هذه المسائل إلى شواهد من الشعر ، وأمثلة من القراءات ، والمسموعات ، حاول البصريون إخضاع بعضها للتأويل ، ووصف بعضها الآخر بالشذوذ .

أما وقوف القياس في احتجاجاتهم إلى جانب النقل فيرجع - فيما أظن - إلى : (١) أنهم كانوا يعتدون بالقياس أيضاً ، ولهم أقيسة قوية أقرهم ابن الأنباري فيها عند احتجاجهم لبعض تلك المسائل ، التي رأينا أنه انحاز فيها إلى رأي الكوفيين و (٢) أن أصحاب هذه الاحتجاجات الحقيقيين بصريون لا كوفيون ، كما زعم فايل .

على أن الأدلة القياسية لم تكن عند الكوفيين في المقام الأول ، بل كانت تساق تأييداً لما قدموه من أدلة نقلية .

إن الدارس ليفيد من الوقوف على هذه المسائل الخلافية في تصوير الخلاف المنهجي بين المدرستين ، فإن كثيراً من المسائل التي يستند الكوفيون في الأخذ بها إلى النقل ، ويتمسكون في القول بها بظاهر النص ، كان البصريون يلجئون في الاحتجاج لها إلى القياس وحده ، فإذا حاولوا الإجابة عن احتجاج خصومهم ، وما قدموه من مرويات ومسموعات لجئوا إلى ما عهدناه فيهم من تأويل وتقدير ، أو رفض وإنكار . والشواهد على هذا كثيرة . ظاهرة لمن يقف على مسائل الخلاف في « إنصاف » ابن الأنباري .

ومن هذه الشواهد . ما جاء المسألة السادسة والستين . ، فقد تناولت هذه المسألة خلافاً بين الفريقين فى جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل فى اختيار الكلام ، فقد ذهب الكوفيون إلى جوازه ، دون حاجة إلى التوكيد بالضمير المنفصل ، واشترط البصريون لجوازه توكيده أو فصله بفاصل .

واحتج الكوفيون لمذهبهم بالقرآن وكلام العرب ، ومما جاء فى القرآن قوله تعالى : «ذو مرة فاستوى ، وهو بالأفق الأعلى » ، بعطف «هو» على الضمير المستكن فى « استوى » . ومما جاء فى كلام العرب قول الشاعر :

قلت إذ أقبلت وزهر تهادى كنعاج الملا تعسفن رملا

وقول الآخر :

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا

بعطف « أب » على الضمير المرفوع فى « يكن » .

فكان من جواب ابن الأنبارى أن قدر « الواو » فى قوله تعالى : «وهو بالأفق الأعلى » على أنها للحال ، لا للعطف . وقال عن البيتين : إنهما من الشاذ الذى لا يؤخذ به ، ولا يقاس عليه .

وكان الكوفيون بما توافر لهم بالتتبع ، ورصد كلام العرب ، من مرويات ، يقفون من البصريين بالرغم من غلبة المنطق البصرى ، وقوة سلطانه فى عقول الدارسين إذ ذاك ، موقف الخصم القوى ، حتى يفتصبوا منهم الاعتراف بقوة حجتهم .

ولنا من المسائل السبع التى أشرنا إليها ما يكفى لتأييد هذا فما زال منطقهم النقلى بابن الانبار الذى صورنا قوة تمسكه بالأساليب البصرية حتى اضطره إلى أن يقف إلى جانبهم ، ويحتج لآرائهم ضد أصحابه مضعفاً حجج أصحابه المنطقية ، متمسكاً بما تمسك به الكوفيون من سماع .

فقد توافر للكوفيين من الشواهد المسموعة فى جواز ترك صرف ماينصرف

مالم تستطع حجج البصريين الوقوف أمامها، حتى اختار الأخفش، وأبو على الفارسى وأبو القاسم بن برهان وهم من أكابر أئمة البصريين، والمشار إليهم من المحققين - مذهب الكوفيين، وجوزوا منع ماينصرف من الصرف فى ضرورة الشعر، وحتى كان ابن الأنبارى يقول: « والذى أذهب إليه فى هذه المسألة مذهب الكوفيين، لكثرة النقل الذى خرج عن حكم الشذوذ، لا لقوته فى القياس ».

اضطر ابن الأنبارى - بعد أن ووجه بالشواهد الكثيرة، التى لاتدع مجالا للشك فى أن العرب كانوا يمنعون المصروف من الصرف، إذا اقتضتهم الضرورة ذلك - إلى أن يتخلص من كل ما كان مثقلا به من وسائل الحجاج العقلية، مع أنه هو الذى كان يقول: « إن إنكار القياس فى النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس » ويقول: « إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلا وجب أن يكون قياساً وعقلا ».

* * *

وأسلوب الحجاج الكوفى - كما يصوره كتاب الانصاف - يؤيد ماسبق أن بينته فى ثنايا الفصول السابقة، أعنى إمعان الكوفيين فى التتبع اللغوى، واعتدادهم بالسماع، وتمسكهم بالنصوص، شعراً كانت أم نثراً.

ففى هذا الكتاب مائة وإحدى وعشرون مسألة هى أهم المسائل التى دار فيها الخلاف بين المدرستين، ولكنها ليست كلها من النحو بمعناه الخاص، ففيها من المسائل التى تتصل بدراسة البنية والاشتقاق ما يزيد على ثلاثين مسألة، ولا يعنينا منها شىء فى بيان المذهب الكوفى، لأن الأسس التى قام عليها كلام البصريين افتراضات وتكهنات لاتغنى عن الواقع شيئاً، لأن الدارسين من المدرستين لم يعنوا باللغات السامية، ولم يدرسوا العربية على أساس من الموازنة بينها وبين الساميات وقضايا الاشتقاق فى لغة ما، لاتفهم دائماً إذا اقتصر على دراستها وحدها.

على أن الكوفيين - بقرب منهجهم من المنهج اللغوى، وبلمحهم الطبيعية

اللغوية - أقدر من البصريين على تصوير العربية . . وقد اعتمدت في تقرير هذا على أمثلة وشواهد سبق أن عرضت لكثير منها .

فاذا ما رجعنا إلى المسائل التي تتعلق بالنحو الاصطلاحي ، وهي تمثل الجانب الأكبر من كتاب الانصاف رأينا تناول الكوفيين إياها أقرب إلى مايدعو إليه الدرس اللغوي النحوي : اعتداد تام بالسماع ، وجنوح عن اتباع التأويلات البعيدة التي يخالفها الظاهر .

فمن بينها مسائل قصر الكوفيون احتجاجهم لها على النقل وحده ، ولم يحتاجوا إلى تأييده بالقياس ، وهي تسع وعشرون مسألة . (١)

وهناك تسع وعشرون مسألة آخر ، احتجوا لهن بالسماع أيضاً ، ولكنهم أيدوا سماعهم بالقياس ، ولكنهم - على كل حال - كانوا يسوقون القياس تأييداً لما احتجوا به من نقل وسماع . (٢)

فهذه ثمان وخمسون مسألة ، كان للنقل في احتجاج الكوفيين لهن المقام الأول ، يقابلها للبصريين خمس عشرة مسألة فقط ، احتجوا لهن بالنقل تأييداً لأقيستهم . (٣)

فاذا أسقطنا من الباقيات مسائل ليس للرواية إليها من سبيل ، كالمسألة

---

(١) وهي المسائل الآتية : ٨ ، ١٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٩ .

(٢) وهي المسائل الآتية : ٥ ، ٦ ، ١٣ ، ١٦ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٤١ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٢٠ .

(٣) وهي المسائل الآتية : ٩ ، ١٣ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٣١ ، ٣٩ ، ٥٠ ، ٦٢ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٨٩ ، ١٠٥ ، ١١٠ ، ١١٩ .

الثانية المتعلقة باعراب الأسماء الستة ، أمن مكان واحد أم من مكانين .

وكالمسألة الخامسة المتعلقة برافع المبتدأ والخبر .

وكالمسألة الحادية عشرة المتعلقة بعامل المفعول .

وكالمسألة الثانية والعشرين المتعلقة بعمل « إن » وأخواتها .

وكالمسألة الثامنة والعشرين المتعلقة بأصل المشتقات أهو المصدر ، أم الفعل .

وكالمسألة الثلاثين ، المتعلقة بناصب المفعول معه .

وكالمسألة الرابعة والثلاثين ، المتعلقة بناصب المستثنى بالا .

وكالمسألة الثالثة والسبعين ، المتعلقة بعامل الجزم فى جواب الشرط .

وكالمسألة الخامسة والثمانين ، المتعلقة برافع الاسم بعد « إن » الشرطية .

وكالمسألة الثالثة والتسعين ، المتعلقة بالتاء المحذوفة من « تلون » أهى التاء الأصلية أم تاء المضارعة .

وكالمسألة الواحدة والمائة المتعلقة بترتيب المعارف .

وكالمسألة الثانية عشرة والمائة المتعلقة بعلة حذف الواو من « يعد ويزن »

وكالمسألة الرابعة عشرة والمائة ، المتعلقة بنصب خبر « كان » ، ومفعول « ظننت » الثانى ، أهو نصب على الحالية أم على المفعولية .

ثم أسقطنا أكثر المسائل التى قلنا إنها تتصل بالبنية والاشتقاق ، والتى لم يعالجها البصريون ، ولا الكوفيون معالجة علمية سليمة - إذا أسقطنا هذا وذاك ، ورجعنا إلى ما تبقى من مسائل الخلاف التى تتعلق بالنحو بمعناه الخاص ، ولاحظنا عناية الكوفيين بالنقل واحتجاجهم بالسماع قبل كل شىء . . . ظهر لنا فى وضوح ملامح المنهج الكوفى ، الذى سبق أن تحدثنا عنه .

(٤)

كيف نشأ المنهج الكوفى ؟

يقوم المنهج الكوفى فى أعمق جذوره على ما استمده من منهج القراء الذين لا يعملون فى شىء من حروف القرآن إلا على الأثبت والأصح فى النقل ، لأن مؤسس هذه المدرسة كان من القراء ، ولأن الكوفيين الآخرين كانوا معنيين بالدراسات القرآنية ، وكانت الرواية والنقل سبيل القراء إلى العلم ، كما كانت سبيل الدراسين إلى سائر المعارف العربية الاسلامية خلال القرن الأول .

ولكن النحو لم يكن وليد البيئة الكوفية ، التى سيطر عليها منهج القراء ، فقد سبقتها البصرة إليه ، والكوفيون إنما أخذوه عن البصرة ، بعد أن نشأ ونما فيها .

وهو إذ كان بصرياً كان قد تأثر بالبيئة البصرية نفسها وبالمناهج التى سيطرت على الدراسات في البصرة .

وقد درس الكسائى العربية على الخليل بن أحمد الفراهيدى ، فأثر الخليل فى عقليته ، وفى أسلوب تفكيره ، وكان الكسائى معجباً به كل الاعجاب ، وكان فى هذا الاعجاب ما يدعوه إلى أن يتأثره ، وكان لعقلية الخليل ذلك الطابع البصرى الذى تحدثنا عنه ، لأنه نشأ فى البصرة ، وتلمذ لشيوخها ، وشهد بواكير التفاعل بين عقليات العناصر الأجنبية التى احتوتها بيئة البصرة من ناحية ، والعقلية العربية من ناحية أخرى ، ولابس الأساليب الفكرية الجديدة التى ظهرت فى هذه البيئة ، وأعنى بها أساليب الفكر التى قام عليها التفكير الكلامى .

وليس هذا فحسب ، فان القدماء يتحدثون أن الخليل كان من المتكلمين ، وقد تأثر الكسائى - كما أعتقد - بهذه العقلية ، وظهر فى دراسته خطوط واضحة من هذه العقلية ، وإن لم تكن هى كل الخطوط التى كونت عقليته

وقد وجدت الدراسة النحوية من عقلية الكسائى القارىء الكوفى من المؤثرات ما جعلتها تتخلص من كثير من خصائصها الأولى ، ولكنها احتفظت بشىء منها .

فاذا أضيفت هذه الخطوط الجديدة إلى الخطوط الأولى التى اتسمت بها عقليته ظهرت هذه العقلية ، وهى ذات لونين تلاقيا فى نفسه ، وتفاعلا ، حتى كان من نتيجة هذا التفاعل شخصية الكسائى النحوية ، التى اختطت لنفسها منهجاً دراسياً جديداً ، انبثت على حدوده مدرسة الكوفة النحوية .

فقد اجتذبت الكسائى إذن طريقتان مختلفتان : طريقة القراء ، التى تجعل من النقل سبيلها الوحيدة إلى العلم ، لأن القراءة سنة متبعة ، ولأن أئمة القراء لا يعملون فى شىء من حروف القرآن على الأفشى والأقيس ، بل على الأثبت والأصح فى النقل . . . . . وطريقة النحويين البصريين التى تجعل من العقل أيضاً سبيلا إلى العلم ، وقد تأثرت بها عقليته عن طريق تلمذته للخليل .

واضطر الكسائى أن يزاوج بين هذين اللونين ، وأن يجمع بينهما ، وكان من هذا المزيج شخصيته النحوية التى تحدثت عنها ، اضطر إلى أن يحتفظ بأسباب من هذه ، وأسباب من تلك ، فأخذ من منهج الخليل وشيوخ البصرة الآخرين الذين اتصل بهم ، كعيسى بن عمر ، جانباً ، ومن منهج القراء وشيوخ القراءة ، كحمزة بن حبيب ، جانباً آخر ، واستطاع أن يختط لنفسه منهجاً فيه آثار الدراسة البصرية الملفحة بالأفكار الأجنبية ، وفيه طابع الدراسة الكوفية العربية الخالصة . فمنهجه إذن مزاج من المنهجين ، وصورة جديدة فيها مزايا الصورتين .

وكان من تأثير العقل البصرى فيه أن نزع منزع القياسيين فى اعتداده

بالقياس ومغالاته فيه حتى نسب إليه أنه قال :

إنما النحو قياس يتبع ... وبه في كل علم ينتفع (١)

وكان من تأثير العقل الكوفي فيه أن احتذى خطوات القراء في العناية بالروايات اللغوية ، المنقولة بسند صحيح ، والقياس عليها ، في الوقت الذي كان البصريون يعدونها ، أو يعدون كثيراً منها شواذ ، لأنها خرجت على أصولهم ، التي تعنى — كما يزعمون — بالأغلب ، حتى كان القائل البصري يقول : « إن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز ، من الخطأ واللحن ، وشعر غير أهل الفصاحة ، والضرورات ، فيجعل ذلك أصلاً ، ويقيس عليه ، حتى أفسد النحو » . (٢)

وكان القائل الآخر يقول : « قدم علينا الكسائي البصرة ، فلقي عيسى والخليل وغيرهما ، وأخذ منهم نحواً كثيراً ، ثم صار إلى بغداد ، فلقي أعراب الحطمية فأخذ عنهم الفساد ، من الخطأ واللحن ، فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة كله » . (٣)

فاعتماد الكسائي على قوم وثق بهم ، وروايته عنهم — وهو مالم يستسغه البصريون — انعكس في نفوس البصريين في صورة إفساد للنحو ، وليس هو إفساداً له ، ولكنه في الواقع خروج على ما ألفه البصريون .

فقد نهج الكسائي إذن منهجاً وسطاً ، فيه طابع مدرسته الأولى ، وآثار من مدرسته الثانية ، ولم يستطع أن يخلص لأحد المنهجين ، وإن كان إلى منهج القراء أميل ، لأن هذا كان قد ترك في نفسه آثاراً عميقة الجذور .

ولم يسمع عن الكسائي أنه تأثر بالفلسفة الكلامية تأثراً مباشراً ، فلم يكن من أصحاب الكلام ، ولا عرف بمصاحبة أصحابه ، فظلال الفلسفة الكلامية في نحوه — وهي ممثلة في اعتداده بالقياس — إنما اكتسبها بدراسته على نحاة البصرة

---

(١) بغية الوعاة ، ص ٣٣٧ .

(٢) معجم الأدباء ، جـ ١٣ ص ١٨٢ .

(٣) معجم الأدباء ، جـ ١٣ ص ١٨٢ .

الذين تأثروا هم بالفلسفة الكلامية ، فتأثيرها في دراسته النحوية كان بالواسطة أعني بواسطة تلمذته للخليل بن أحمد ، وعيسى بن عمر ، وغيرهما .

وقد مر بنا عند الحديث عن منهجه في دراسة النحو بعض ما استخلصته من خصائص لمنهجه ، وقد ذكرت أنه كان معيناً بالقياس بالرغم من أنه لم يكن من أصحاب الكلام .

تلك الخصائص التي لمسناها في منهجه الدراسي هي نفس الخصائص التي سنلمسها في المنهج الكوفي بوجه عام ، فالكوفيون الذين تكونت بهم مدرسة الكوفة إنما هم تلاميذه ، الآخذون عنه ، المتأثرون به ، وهم جميعاً متفقون على الأسس العامة التي انبنى عليها مذهبه ، بالرغم من تعارض وجهات النظر عندهم أحياناً ، واختلافهم في بعض الأصول والمسائل .

* * *

هذا هو رأيي الذي بنيت عليه حديثي عن نشأة المدرسة الكوفية ، ومنهجها في البحث: تلمذة الكسائي للخليل في البصرة ، بعد تلمذته لشيوخ القراءة والاقراء في الكوفة ، وتأثره بالخليل خاصة ، وبالبصريين الآخرين عامة ، وانتهاجه منهج القراء في دراسة العربية ، وإن حمل معه آثاراً لمنهج النحاة البصريين .

وهنا أقف عند رأي وجدتني أخالفه ، وهو رأي « جوتولد فايل » الذي سجله في مقدمته التي قدم بها لكتاب « الانصاف » ، في الفصل الذي عقده لوصف نمو المدرستين النحويتين ، [1] وهو رأي ينبني على أن الاتجاه الكوفي ، الذي وجد مخالفاً لاتجاه الخليل وسيبويه يرجع الى تأثر الكوفيين : الكسائي والفراء بيونس بن حبيب البصري ، الذي كان له مذهب خاص ، وأقيسة

---

(١) تفضل الدكتور عبد الحليم النجار ، فأطلعني مشكوراً على ترجمة له لهذا الفصل الذي أشرت اليه .

تفرد بها ، خالف فيهـا الخليل وسيبويه .

ويستند هذا الرأى فى تصحيح هذه النسبة إلى ما بين آراء يونس وتلاميذه من توافق فى بعض المسائل التى عرض لها ابن الأنبارى ، وابن يعيش والتى قرن فيها اسمه بأسماء الكوفيين ، ثم إلى ما جاء فى (البغية) من أن الكسائى والفراء كانا قد سمعا منه .

قال « جوتولد فايل » : « يغلب على الظن أن يونس بن حبيب كان صاحب التأثير الموجه فى كلا الكوفيين : الكسائي والفراء . ومما يؤيد هذا أولا ملاحظة أن يونس وحده هو الذى يظهر بين النحويين القدماء على أنه يمثل آراء الكوفيين (فى جميع المواضع التى يسميه ابن الأنبارى فيها يمثل آراء الكوفيين ، كذلك ذكره صاحب المفصل خمس مرات من سبع فى جانب الكوفيين) . ثم ما ذكره أبو سعيد السيرافى فى طبقات النحويين (١) كما روى ذلك عنه السيوطى « بغية الوعاة ٦٢٤ » ، حيث قال : « وله قياس فى النحو ، ومذاهب يتفرد بها . سمع منه الكسائي والفراء » .

يحاول « فايل » فى هذا أن يثبت أن الاتجاه الكوفى يرجع إلى الاتجاه الذى رسمه يونس بن حبيب لنفسه ، وخالف فيه سائر البصريين ، وإذا كان للكوفيين منهج تام مستقل فهو مستمد من نحو يونس بتلمذة الكسائى والفراء له .

ويبنى محاولته هذه على أساسين :

١ - أن يونس بن حبيب وحده هو الذى يظهر بين النحويين القدماء على أنه يمثل آراء الكوفيين ، لأن ابن الأنبارى كان قد سماه ممثلا لآراء الكوفيين ولأن ابن يعيش ، كان قد ذكره فى جانب الكوفيين خمس مرات من سبع مرات

---

(١) أخبار النحويين البصريين ، ص ١٣٤ بيروت - المطبعة الكاثوليكية ١٩٣٦)

نص فيها على اسمه .

٢ - وأنه سمع منه الكسائى والفراء .

أما الأساس الأول فلا أظنه يحتمل الزعم بأن يونس بن حبيب هو رئيس مدرسة الكوفة ، أو صاحب الاتجاه الذى سار عليه الكسائى والفراء ، فكون بعض آرائه كانت تتفق مع ما ذهب إليه الكوفيون لا يعنى شيئاً فليس هو الوحيد - كما زعم فايل - الذى كان يتفق فى بعض آرائه مع الكوفيين ، فقد كان أبو الحسن الأخفش تلميذ الخليل وسيبويه يتفق مع الكوفيين فى كثير من آرائه ، حتى إن الرضى ذكره فى شرحه على الكافية والشافية ممثلا للمذهب الكوفي فى نحو عشرين موضعاً ، وإن ابن يعيش ذكره فى نحو ثمانية مواضع إلى جانب الكوفيين ، وإن أبا البركات بن الانبارى ذكره فى إنصافه ممثلا لآراء الكوفيين في ثمانى مسائل من ثلاث عشرة مسألة ، ولم يقف فى المسائل الخمس الباقية إلى جانب البصريين ، بل كان له فى ثلاث منها مذهب خاص خالف فيه البصريين والكوفيين جميعاً (١)

يضاف إلى هذا أن الكوفيين أنفسهم كانوا يمتدحونه ، ويشيدون بفضله وعلمه ، وكان أبو العباس ثعلب يفضله على سائر البصريين ، ويقول : « هو أوسع الناس علما » (٢) وما ذاك - فيما أظن - إلا لشعور ثعلب بالتقارب بين وجهة نظر الأخفش ، ووجهة نظر الكوفيين فى كثير من الأحكام .

وأن الكسائى كان قد قرأ عليه كتاب سيبويه حين انتقل - الأخفش - إلى بغداد ، كما سبقت الاشارة إليه .

ولكنه مع ذلك ظل بصرياً فى منهجه ، لا أظن بصرياً نفى أن يكون الأخفش

---

(١) وهى : المسألة الثالثة ، والمسألة الثلاثون ، والمسألة الخامسة والثمانون .

(٢) نزهة الألباء ص ٢١٥ .

من رجال مدرسته ، ولا كوفياً زعم أنه من رجال مدرسته .

والأستاذ « فايل » نفسه لم ينسب إليه مذهب أهل الكوفة ، بل عدة في زمرة البصريين الذين ذكرهم على أنهم « أعظم من دعم طريقة سيبويه ، وأحكم بناءها » .

* * *

وأما الأساس الثاني فلا يقل عن الأساس الأول ضعفاً وتهافتاً ، لأن سماع الكسائي والفراء من يونس لا يثبت القضية التي يحاول « فايل » إثباتها ، لأن الكسائي إنما أخذ .. وأخذ كثيراً .. عن الخليل بن أحمد ، بشهادة المترجمين له ، والعارضين لسيرته ، ولم يتصل بيونس إلا بعد عودته من تجواله في البوادي العربية إذ أشار الخليل عليه أن يفعل ، فلما اتصل به كان موقفه منه موقف الند من الند ، والمناظر من المناظر ، فان الرواية تقول : إنه « لما رجع تصدر ، وناظر يونس بن حبيب وغيره » (١) ، أو أنه « في رجوعه إلى البصرة وجد الخليل قدمات ، وخلفه من بعده يونس بن حبيب النحوي البصري ، الذي أحله في محله بعد مباحثات في النحو بينهما » (٢) ، أو « إنه وجد الخليل قد مات ، وجلس في موضعه يونس بن حبيب ، فمرت بينهما مسائل أقر له يونس فيها ، وصدره موضعه » (٣) .

ولأن الفراء تلميذ الكسائي ، وصلته به ، وتلمذته له من الوضوح ، بحيث لا نحتاج إلى البحث عن الدلائل والشواهد . أما ذهابه إلى البصرة ولقيه يونس ابن حبيب فلا يعني شيئاً أيضاً ، فالذهاب إلى البصرة للقاء علمائها ، والأخذ عنهم

---

(١) تهذيب التهذيب ، جـ ٧ ص ٣١٣ .

(٢) دائرة المعارف الاسلامية - الكسائي .

(٣) معجم الادباء جـ ١٣ ، ص ١٦٨ .

كان ديدن النابهين من الدارسين في ذلك العهد، لأن البصرة كانت مقصد الطلاب من أهل العلم. ولقيه يونس بن حبيب كان مضطراً إليه، لأن البصرة كانت قبيل ذهاب الفراء إليها قد فقدت نحويها الأول، أعني الخليل بن أحمد، وأقعدت يونس بن حبيب مقعده، فكان طبيعياً أن يكون يونس مقصد الدارسين الذين كانوا يريدون الوقوف على تطورات الدراسة النحوية.

على أن صلته بيونس لم تكن صلة التلميذ بأستاذه، ولم تترك شخصية يونس العلمية في نظر الكوفيين على الأقل - أثراً يحمله على محاكاته في منهجه وتأثره بآرائه.

فوقف الكسائي من يونس ولقي الفراء إياه لقيا عابراً لا يدلان على أنهما قد تأثرا به أو احتذياه فضلاً عن أن يكون صاحب التأثير الموجه، فيهما كما زعم «فايل».

ولا أظن الأستاذ «فايل» كان يشك في تلمذة الكسائي للخليل، وإكثاره من الأخذ عنه، ولكن الذي دعاه إلى الزعم بأن يونس بن حبيب هو صاحب التأثير الموجه للكوفيين، أو أنه الأصل الذي تلقى عنه الكسائي والفراء مذهبهما، الذي دعاه إلى هذا الزعم - فيما أظن - هو ما لاحظه من اختلاف بين وجهات النظر عند الكسائي والفراء من ناحية، وسيبويه من ناحية أخرى، كأنه كان يستبعد أن يكون الخليل هو صاحب التأثير في الكسائي والفراء، لأنهما أولاً الفراء بوجه خاص، كان يخالف الخليل وسيبويه في تناوله الموضوعات النحوية، وتفسيره الظواهر اللغوية.

ولكننا سبق أن رجحنا أن يكون الخليل هو صاحب التأثير الموجه في الكسائي بوجه خاص، وفي سائر الكوفيين بوجه عام، وأن أعماله كانت مبعث الدراستين ومرجعهما.

أما مخالفة الكسائي لطريقة سيبويه في معالجة قضايا النحو فقد لمحنا عواملها

في شخصية الكسائي العلمية ، وأرجعنا هذه العوامل إلى تأثير البيئة الكوفية ، ذات الطابع الخاص ، وأساليب الدراسة التي كانت شائعة في وسطها العلمي ، فقد قضى معظم حياته العلمية قارئاً ، معنياً بالقراءات ، ورواية الحروف ، ولم يتعلم النحو إلا على كبر .

فمجرد المخالفة بين طريقة الكسائي وسيبويه لا يعني أن الكسائي استمد ذلك من يونس بن حبيب ، الذي كان له قياس خاص في النحو ، ومذاهب تفرد بها ، وخالف فيها الخليل ، وخالفه فيها سيبويه ، كتلك المسائل الكثيرة التي تناولها يونس ، وحكاها عنه سيبويه ، وجادله فيها ، لأن لهذه المخالفة جذوراً أعمق ، ترجع - كما قلنا - إلى تأثير المنهج الدراسي الكوفي في نفس الكسائي ، قبل أن يخرج إلى البصرة ، ليطالع في النحاة الذين تلمذلهم منهجاً دراسياً جديداً هو المنهج البصري ، الذي سبق لنا وصفه .

هذا ولا يعني ما وقع بين شيوخهم من خلاف في الرأي في مسائل كثيرة أنهم لا يكونون جبهة علمية واحدة ، أو مدرسة نحوية مستقلة ، فهم جميعاً يتفقون على مبادىء عامة كانوا أمناء على تطبيقها .

والخلاف الذي نراه بين شيوخهم ، كالذي كان بين الكسائي والفراء ، والذي كان بين الكسائي وثعلب ، والذي كان بين الفراء وثعلب ، إن هو إلا خلاف ينبني على وجهة النظر الخاصة ، فلكل واحد منهم مذهب خاص به ، يخالف فيه غيره من بعض الوجوه ، ولكنه يتفق مع غيره في الخصائص العامة ، كالذي يقع بين الفقهاء المجتهدين - ذوي المذهب الواحد - من خلاف في الرأي .

ومثل هذا الخلاف يقع بين آراء الشخص الواحد ، فكثيراً ما يعدل عن رأي كان يراه إلى رأي آخر يعارضه ، وكثيراً ما نرى نحويين تروى لهم آراء في موضع ، ثم تروى لهم آراء أخرى تعارضها في موضع آخر .

ومثل ما وقع بين الكوفيين : ما كان بين البصريين أنفسهم ، فسيبويه آراء يخالفه فيها الأخفش ، أو يخالفه فيها المبرد ، أو غيرهما من شيوخ المدرسة البصرية ، مع أن سيبويه والأخفش والمبرد كلهم ينتمون إلى مدرسة واحدة ، ويؤلفون مع غيرهم جبهة علمية موحدة ، لأنهم - مع ما وقع بينهم من خلاف في وجهات النظر الخاصة - كانوا يتفقون في خصائص عامة . هي خصائص المدرسة البصرية .

(٥)

خصائص المدرسة الكوفية العامة

ولبيان هذه الخصائص أرى أن أعرض للفروق الرئيسة بين منهج الكوفيين ومنهج البصريين . وأهم هذه الفروق ثلاثة :

١ - أن الكوفيين كانوا يعتدون بالمثال الواحد ، أو يعممون الظاهرة الفردية ويقيسون عليها ، وهذا ما كان الكسائي يأخذ به ، بل هو ما جعل الكسائي والكوفيين الذين أخذوا بطريقته هدفاً لنقد البصريين .

وبينما يرتب البصري مختلف الصيغ والأبنية التي رآها تشترك في ملاك واحد فيجمع ما تشابه منها في إطار واحد ، أو يفرق بعضها من بعض في ضوء ما يدركه من ملاك عقلي عام ، إذ يسرع الكوفي إلى تعميم الظاهرة الفردية وعدها أصلا مستقلا قائما بذاته ، غير ناظر إلى مثل ذلك الملاك الذي عناك به البصري وحرص على جعله مقياساً عاماً لمختلف الصيغ والأبنية .

فقد كان من عادة الكوفيين أنهم « إذا سمعوا لفظاً في شعر ، أو نادر كلام

جعلوه بابا » (١) ، وأنهم « لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للاصول جعلوه أصلا ، وبوبوا عليه » (٢) ، وأن مذهبهم « لواؤه بيد السماع ، لا يحقر له ذمة ، ولا ينقض له عهدا ، ويهون على الكوفى نقض أصل من أصوله ، ونسف قاعدة من قواعده ، ولا يهون عليه اطراح المسموع » . (٣)

لا أدرى كيف تسربت هذه القدسية لتلك الأصول ، حتى كان الناقد البصرى يحمل على الكوفيين ، لأنهم كانوا يعتدون بالمسائل التى يرون فيها جواز شيء مخالف للاصول؟ ومن منح هذه الأصول قدسية النصوص الدينية ، حتى كان الخروج عليها إفساداً للنحو ، أو إهداراً للغة ؟ ؟

كل ما هنالك أن قدماء البصريين اجتهدوا فكان من نتائج اجتهادهم أن تواضعوا على هذا الأصول ، وحاولوا فرضها ، ولكن خصوم الكوفيين نسوا أن المجتهد يخطىء ويصيب ، وكما اجتهد أسلافهم ، واعتزوا بنتائج اجتهادهم ، اجتهد الكوفيون أيضاً ، واعتزوا بنتائج اجتهادهم .

أما المقياس الذى يقاس به صواب الرأى وخطؤه فليس هو القدرة على التخريج ، والتأويل ، ولا هو القياس المنطق ، الذى فتح البصريون الباب أمامه ، وحكموه فى صغائر هذه الدراسة وعظائمها ، وإنما هو مقياس يجب أن ينبعث من طبيعة العمل اللغوى نفسه ، بعد وقوف فاحص على قوانين اللغة ، وموازنات دقيقة بين اللغات المختلفة التى تنتمى إلى شعبة لغوية عامة ، كاللغات السامية مثلا .

ولا أزعم أن الكوفيين كانوا قد قطعوا مرحلة طويلة فى الفحص عن

---

(١) همع الهوامع ، ج ١ ص ٤٥ .

(٢) الاقتراح ، ص ٨٤ .

(٣) « نظرة فى النحو » : طه الراوى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق : م ١٤ ج ٤ ، ١٠ ، ص ٣١٩ .

القوانين اللغوية والافادة منها ، أو في الموازنة بين لغات الشعبة السامية ، ولكنهم كانوا أميل من البصريين إلى فهم الطبيعة اللغوية ، وإدراك أن القضايا النحوية سبيلها السماع والاستقراء ، لا الامعان المنطقي في القياس . فلا يزال الكوفي يخضع في أحكامه لذوقه الطبيعي ، متحرراً من كل ما من شأنه أن يعوق تذوقه روح النص من قيود الاطراد الذي شغف به البصريون اعجاباً مطرحاً ما يحول دون حسه بالطبيعة اللغوية من أحكام عقلية ، وما تستلزم مقدماتها من نتائج .

* * *

والكوفيون على جانب من الحق في اعتدادهم بالمثال الواحد ، لأن ما كان في نظر البصريين شاذا ، خارجاً على الأصول إنما يمثل لهجة بعينها ينبغي أن يحسب حسابها ، فليس من الطبيعي أن يسمع أعرابي ينتمي إلى بيئة لغوية خاصة يقول شيئاً ليس موجوداً في اللهجة التي يمثلها ، لأن اللهجة التي يتحدث بها ويعبر بها عما في نفسه عادة لغوية ، كان قد شب عليها ، وتعودها ، ومن الصعب التصديق بالخروج عليها ، وإلا كان هدفا لنقد أبناء قومه .

فالمثال الواحد الذي يسمعه النحوي من أعرابي أو أعرابية ينبغي أن ينظر إليه على أنه يمثل لهجة لغوية تحتل مكانها بين البيئات اللغوية المختلفة التي احتوتها البيئة العربية الواسعة ، فاهدارها إهدار لهذه البيئة ، ومضيعة لجانب لغوي ، لا تتم الدراسة إلا بالاحاطة به .

٢ — وأن الأمثلة في النحو البصري توضع لتلائم الأصول الموضوعة ، بحيث إذا اصطدم بأصل منها ، فزع إلى التأويل ، والتأويل البعيد ، فان خضع له وإلا وصفه بالشذوذ ، أو بالندرة ، أو بالتخطئة أحياناً .

أما الكوفيون فيعملون جاهدين على أن يغيروا الأصول لتكون وفق الأمثلة المستعملة المسموعة .

والفرق بين المذهبين — من هذه الوجهة الخاصة — عظيم جداً ، لأن البصري

لا يزال بالمسائل يخضعها لتأويلاته ، فان خضعت لها قبلها ، وإلا رماها بالشذوذ ، أو خطأها ، وخطأ قائليها ، بينما يتقبل الكوفى هذه المسائل ، إذا سمعها من أعراب يثق بفصاحتهم ، ثم يعيد النظر فى الأصول التى سبق أن توصل إليها ، والقواعد التى سبق أن استنبطها - إذا رأى أنها تتعارض معها - لتكون وفق هذه المسائل وليطمئن بعد ذلك إلى تمثيل اللغة فى نحوه تمثيلا صادقا .

٣- وأن نحاة الكوفة كانوا يلمحون الطبيعة اللغوية ، ويمتازون بفهم العربية فهماً لا يقوم على افتراضات وتكهنات ، أو استهداء بقوانين العقل ، وأصول المنطق ولكنه يقوم على تذوق للغة ، وحس بطبيعتها .

وهم لذلك أقدر من البصريين على تصوير المعانى الطبيعية ، وأصدق منهم تفسيراً لظواهر التركيب ، وهم « بكشفهم عن معانى الكلمات الطبيعية - كما يقول جو تولد فايل - كثيراً ما أعانوا العقل الانسانى السليم على أن يحصل على حقه إلى جانب تفسيرات البصريين الفنية - العقلية ، وتعليلاتهم المنهجية الصناعية » « ١ »

وإذ جعل الكوفيون النقل والرواية مصدر القواعد الاول ، وعدوا كل تعبير صحت روايته قائماً على أساس صحيح ، مثلا أسلوباً عربياً بعينه كان نحوهم أوفر حظاً فى تمثيل اللغة العربية ولهجاتها المختلفة ومذهبهم أقرب الى تصوير العربية تصويراً حقيقياً .

* * *

وإذا أنعمنا النظر فى هذه الفروق الثلاثة رأينا أن النحو الكوفى أقرب إلى روح الدراسة اللغوية من النحو البصرى ، وأبعد عن الأخذ باسباب المنطق ، وأن الكوفيين كانوا أجدى على العربية من البصريين ، بالرغم من سبق هؤلاء

« ١ » مقدمة الانصاف - طبعة ليدن . الفصل الذى تحدث فيه جو تولد فايل عن منهج الكوفيين فى ضوء ما جاء من مسائل الخلاف .

إلى تناول البحوث اللغوية ، وإبداعهم في جوانب منها ، فقد أضاع البصريون بحوثهم الأصول التي وضعها أسلافهم ، والتي أملاها عليهم منهج دراسي دخيل ، أماته ما في اللغة من حيوية ، ورماها بالجدب والجمود - كثيراً من المزايا اللغوية ، حتى عادت الدراسة - وخاصة حينما استفحل تدخل المنطق فيها - مجموعة من الافتراضات والتعليلات والتأويلات .

وإذا استعرضنا النحو الكوفي رأيناه أبعدما يكون عن الأخذ بأسباب المنطق ، أو التعلق بأساليب الفلاسفة ، وقد سجلت للكوفيين فيما مضى أقوالا أعتبرها ثورة على المنطق ، والمقاييس العقلية ، فقد كانوا - أو كان بعضهم - يذهب إلى أن ناصب المفعول به هو الفعل والفاعل جميعاً ، غير عابىء بما يترتب عليه عند البصريين من اجتماع عاملين على معمول واحد ، وقد كانوا يقولون برافع المبتدأ والخبر ، غير مبالين بسخرية البصريين منهم ، لما يؤدي ذلك عند البصريين إلى القول بالمحال .

ولا يثنينا عن رأينا في التعلق بهذا المذهب الحي ما قيل من أن البصريين أصح قياساً ، أو أن مذهبهم أضبط ، ودرايتهم أتقن ، فانا لا نؤمن بالمقاييس العقلية تقاس بها الدراسة النحوية ، فليست اللغة « نشاطاً عقلياً ، يضبطه العقل المنطقي الفردي في وضعه ، ونموه وتطوره (١) » ، وليست الظواهر اللغوية مما يفسر بعمل عقلي ، كما كان شأن البصريين في تعليلاتهم وتفسيراتهم ، فان الدرس الحديث يقتضي الدارس واجبات « أيسرها ، وأقربها : التخلي التام عن التعليل النحوي في أي لون من ألوانه النظرية ، سواء في ذلك التعليل المنطقي مما في كتب النحاة ، أو التعليل المعنوي ، أو الأدبي ، أو الاعتباري ، أو مما يتعلق بشيء منه بعض المحدثين اليوم ، يحسبون أنهم إذ

---

(١) الاجتهاد في النحو العربي ، ص ٩ .

يستبدلون قليلا بتعليل ، ونظراً بنظر يرجون إلى الفصحى أو نحوها شيئاً من الحياة » . (١)

ولو تتبعنا أعمال الكوفيين لوجدنا لها قريبة الشبه مما ينادي به أصحاب الدرس الحديث ، فنرجع العام يقوم على الاعتماد على المسموع من كلام العرب ، والميل عن تحكيم المقاييس العقلية في القضايا النحوية .

ومن الأمثلة لهذا ما قاله الكسائي حين سئل عن شذوذ أي الموصولة في استعمالها عن سائر أخواتها الموصولات ، قال : « أي كذا خلقت » . (٢)

وما كان من حرص الفراء على الأخذ بالمسموع من كلام العرب ، والمروي من القراءات ، وإن كانت في نظر البصريين شاذة ، فقد خرج على قاعدة البصريين في العدد المركب فأجاز إضافته ، وإعراب الجزء الأول ، وكان يقول : « إذا أضفت الخمسة العشر الدرهم إلى نفسك رفعت « الخمسة » فتقول : ما فعلت خمسة عشري ، ورأيت خمسة عشري ، ومررت بخمسة عشري . وإنما أعربت الخمسة لاضافتك « العشر » ، فلما أضيفت « العشر » إلى الياء منك لم يستقم للخمسة أن تضاف إليها ، وبينها « عشر » فأضيفت إلى « عشر » ، لتصير اسما كما صار ما بعدها بالاضافة أسماء . سمعتها من أبي فقعس الأسدي ، وأبي الهيثم العقيلي : ما فعلت خمسة عشرك » . (٣)

وإذا ظهر الفراء هنا وفي غير هذا الموضع معللا موجها ، فان تعليلاته ، وتوجيهاته لما يقتضيه تنظيم هذه الصناعة ، ويتطلبه بناء المذهب ، ولا أحسب أثر الفراء في تنظيم النحو الكوفي وبنائه منهجه إلا ظاهراً ، لا يشك فيه أحد ، وله من الأعمال

---

(١) الاجتهاد في النحو العربي ص ٣ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ، ج ٢ ص ٤١ .

(٣) الفراء : معاني القرآن - ورقة ٨٠ .

الانشائية الفعالة في هذا الصدد ما أشرت إليه حين ترجمت له في فصل سابق . وإذا كان الكسائي واضع الأسس الأولى للمنهج الكوفي فان الفراء هو الذي تكفل إقامة المنهج وتشييد صرحه .

ولست هنا في مقام الدفاع عن صحة هذه التعليلات وملاءمتها لطبيعة هذه الدراسة ، ولكني بصدد بيان أن هذه التعليلات مجرد تفسيرات وتوجيهات لأمثلة مسموعة أو محكية ، موثوق بفصاحة قائلها ، فلم يعل عليها أصلا موضوعاً ، ولا أخضعها لتأويل ، ولم يبال - بعد هذا - أكانت خارجة على أصول البصريين ، أم خاضعة لها .

وكثيراً ما كان الفراء يستشهد بشواذ القراءات ، ويبني عليها أحكاماً جديدة ، لأنه لا يشتهي مخالفتها ، أو لأن متابعتها أحب إليه على حد تعبيره . (١)

وما استشهد به ثعلب حين طلب المبرد إلى عبد الله بن طاهر أن يسأله عن « براء » لغة في (برأاء) - وقد جمعت بينهما المناظرة في مجلسه - قال ثعلب : « حدثني سلمة عن الفراء أنه سمع أعرابية تقول : ألا في السوة انتنه ، تريد : ألا في السوءة أنتنه ، فطرحت الهمزة »

وقد مر بنا أن المبرد انتهزها سانحة للفوز في هذا المجلس ، فأخذ يدلي بالحجج العقلية يتبع بعضها بعضا ، وكان آخر ما قال : « لا يترك كتاب الله وإجماع العرب لقول أعرابية رعناء » . (٢)

وما كان يتحدث إبراهيم الحربي ، أحد أصحاب ثعلب من قوله : « بلغني أن أبا العباس أحمد بن يحيى ذكره الكلام في الاسم والمسمى ، وقد كرهت لكم ما كره أحمد بن يحيى ورضيت لنفسي ولكم ما رضي » (٣) .

---

(١) معاني القرآن - ورقة ٧ ، ٢٠١ .

(٢) مجالس اللغويين والنحاة - لوحة رقم ٤٥ .

(٣) انباه الرواة على أنباه النحاة - ج ١ ص ١٤٢ .

ومعنى هذا - فيما يبدو لى - أنه كان يكره اصطناع أساليب الفلاسفة ، ولا يسمح لها بالتدخل فى تفسير العوارض النحوية .

ومن الأمثلة الدالة على أن مذهب الكوفيين يقوم على استبعاد الأساليب الفلسفية ، والميل عن تحكيم المقاييس العقلية : اختلافهم مع البصريين فى اشتقاق « الاسم » ، وهو مادونه أبو البركات بن الأنبارى فى المسألة الاولى من مسائل الخلاف .

قال الكوفيون : إن الاسم مشتق من الوسم ، وهو العلامة . وقال البصريون : إنه مشتق من السمو ، وهو العلو

احتج الكوفيون لزعمهم بأن قالوا : « إنما قلنا إنه مشتق من الوسم ، لأن الاسم فى اللغة هو العلامة ، والاسم وسم على المسمى ، وعلامة له يعرف به ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أو عمرو دل على المسمى ، فصار كالوسم عليه ، فلهذا قلنا : إنه مشتق من الوسم ، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى : الاسم سمة توضع على الشىء يعرف بها . والأصل فى « اسم » : وسم ، إلا أنه حذفت منه الفاء التى هى الواو فى « وسم » ، وزيدت الهمزة فى أوله عوضاً عن المحذوف ، ووزنه « إعل » ، لحذف الفاء منه » .

واحتج البصريون لزعمهم بأن قالوا : « إنما قلنا إنه مشتق من السمو ، لأن السمو فى اللغة هو العلو . يقال : سما يسمو سموا إذا علا . ومنه سميت السماء سماء لعلوها ، والاسم يعلو على المسمى ، ويدل على ماتحته من المعنى ، ولذلك قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد : الاسم ما دل على مسمى تحته ، فلما سما الاسم على مسماه ، وعلا على ما تحته من معناه دل على أنه مشتق من السمو ، لا من الوسم » .

فكلام الكوفيين فى تخريج « الاسم » أقرب إلى روح اللغة من تخريج البصريين إياه ، فقد رأينا كيف تناول الكوفيون المسألة تناولا لغوياً ، قائماً على

فهم العلاقة بين اللفظ والمعنى فهما لغوياً ، ولم يتعمقوا فى تخريجه ، كما فعل البصريون ، ممثلا رأيهم فيما تصوره المبرد من أن الأسم يعلو على المسمى ، والمسمى ينخفض عنه .

هذا وقد رأيت فى كلام بعض المحدثين ما يؤيد وجهة النظر الكوفية فى اشتقاق الأسم ، فقد كان « باول كراوس » يقول : « معناه - يعنى الاسم - : العلامة التى يشار بها إلى الشىء المعين « السمة » ، والفعل الذى يدل على هذا ليس إلا وسم » . (١)

فقوله : « معناه العلامة التى يشار بها إلى الشىء المعين » هو نفس ما قاله الكوفيون فى احتجاجهم لمذهبهم ، وتفسيره الاسم بأنه (السمة) يطابق تفسير ثعلب إياه : حين ذهب إلى أن الاسم سمة يعرف بها الشىء .

ولكن ابن الأنبارى - وهو من المتحمسين لمذهب البصريين - مع اعترافه بأن تخريج الكوفيين إياه « كان صحيحاً من جهة المعنى » راح يرد عليهم ، ويفند تخريجهم إياه ، زاعماً أنه فاسد من جهة اللفظ ، لأن هذه الصناعة لفظية ، فلا بد من مراعاة اللفظ ، ثم راح يبين وجوه الفساد فى هذا التخريج من الناحية اللفظية فى كلام طويل لا أرى موجباً لاثباته هنا .

والغريب أن أصحاب تلك المزاعم التى كانت تقول : إن البصريين أصح قياساً أو أنهم أتقن دراية ، وأضبط رواية كانوا يعللون آراءهم فى تأييد المذهب البصرى وترجيحه ، بأن البصريين كانوا « لا يلتفتون إلى كل مسموع » (٢) مع أن فى هذا تحكيماً للقواعد الموضوعة فى أحكام هذه الدراسة ، واطراحاً لمرويات لها أهميتها ، لأنها إنما تمثل لهجات لا يصح نبذها واطراحها .

---

(١) محاضراته فى طلبة الليسانس « قسم اللغة العربية » ١٩٤٣ - ١٩٤٤ .
(٢) الاقتراح ، ص ٨٤ .

والواقع أن البصريين بتشددهم في تحكيم قواعدهم كانوا قد ضيقوا على العربية الخناق ، ولم يراعوا فيها طبيعتها المتطورة ، حتى ناء النحو بهذه المقاييس ، وبما حملوه من تعليلات وتأويلات ، تعليها فلسفات وتكهنات

ومن الزعم الباطل أن يقال: إن البصريين كانوا أكثر تصلباً في أمر الرواية اللغوية ، من الكوفيين ، أو أن نحوهم أقرب إلى الطبيعة اللغوية ، استناداً إلى ما كانوا يقولون « نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب ، وأكلة اليرابيع ، وأنتم تأخذونها من أكلة الشوارب ، وباعة الكواميخ » (١) ، فلم يكن هذا هو واقع الأمر ، لأن الكوفيين كالبصريين كانوا يمنون العناية كلها بسلامة اللغة وصحتها.

ولم يكن الكوفيون أقل من البصريين رواية وحفظاً وسماعاً ، فقد كان الكوفيون والبصريون جميعاً يعملون جاهدين على لقاء الأعراب ، والسماع منهم ، وعلى جمع الأشعار وأخبار أيام العرب ، بل كان الكوفيون أوسع رواية ، فهم « علامون بأشعار العرب ، مطلعون عليها » (٢) ، والشعر مصدر من المصادر اللغوية التي لم يستغن عن الاعتماد عليها كوفي ، ولا بصري .

وإذا كان البصريون ينظرون إلى روايات الكوفيين نظرة الشك ، ويمتنعون من الأخذ عنهم (٣) ، فليس من الصعب حمل ذلك على ما عهد من التنافس بين المصرين ، وحقد البصريين على الكوفيين من جراء هزيمة سيبويه ، ورجوعه بخيبة الأمل في التغلب على الكسائي ، وقد كان هذا الحقد ، وذلك التنافس على التقرب من قصور الخلفاء من بواعث تلك النظرة المرتابة في أعمال الكوفيين وجهودهم .

فاذا أضيف إلى سعة روايتهم للغات العرب مشاركتهم البصريين في التنقل

---

(١) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٩٠ . والفهرست ص ٨١ .
(٢) الاقتراح ، ص ٨٤ .
(٣) المزهر ، ج ٢ ، ص ٢٥٦ .

بين الأعراب الخلص ، والسماع من فصحاء الأعراب الذين افتخر البصريون بالأخذ عنهم ، وخروج الكسائى إلى البوادى العربية التى سبق للخليل بن أحمد أن استقى منها معلوماته . كان من الادعاء الباطل أن يزعم البصريون تفردهم فى الأخذ عن حرشة الضباب ، وأكلة اليرابيع .

وكان البصريون يبالغون فيما زعموا من تشددهم فى الأخذ عن أعراب البوادى وإبائهم الأخذ عمن سكن الأرياف وجاور الحضر (١) ، فقد كانوا يستشهدون بشعر الأخطل ، والفرزدق ، وجرير ، بل بشعر بشار بن برد أيضاً ، فضلا عن أخذ الكثيرين منهم عن شعراء الأرياف ، والأعراب الذين كانوا على اتصال بالحضر ، من أولئك الذين كانوا يختلفون إلى أسواق الأمصار .

ولا يثنينا أيضاً ما انتهت إليه المناظرة بين أبى العباس المبرد ، وأبى العباس ثعلب ، فى مجلس عبدالله بن طاهر من حكم بتفضيل الأول على الثانى ، لحذق الأول وقوة بيانه ، وطلاقة لسانه ، أو تعبير المبرد ثعلباً بأنه احتج بقول أعرابية رعناء .

ولو كان المبرد قد شك فى صحة الرواية ، أو دلل على وضعها ، واختلاقها ، إذن لكان رده وجيها مقبولا ، ولكنه لم يفعل شيئاً من هذا .

ولسنا نوافق كثيرين من القدماء وبعض المحدثين فى تغليط العرب ، والادعاء بأن العرب - وهم أصحاب اللغة - يغلطون ، أو يتكلمون على غير قياس لغتهم ، لأنا نرى - كما قلنا غير مرة - أن اللغة عادة ، ومن الصعب التصديق بأن صاحبها ينسى ما تعوده ، أو يغلط فيه .

ولن يضير فصاحة لهجة مخالفتها لهجات عربية أخرى « فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه » . (٢)

واللغة العربية إذا كان لها خصائص عامة يشترك فيها سائر لهجاتها ، فإن

---

(١) سبق للاستاذ طه الراوى أن أشار الى هذا أيضاً .

(٢) الخصائص ، جـ١ ص ٣١٢ .

لكل لهجة من هذه اللهجات مزايا خاصة بها ، نجمت عن تأثرها ببيئة خاصة ، ومجتمع خاص ، ولولا ذلك لما اختلف التميميون والحجازيون مثلا . ولا يشك أحد فى فصاحة هؤلاء وأولئك جميعاً ، بل كان القدماء يعدون التميميين أفصح من الوجوه أقيس من لغة أهل الحجاز ، مع أنهم فى الوقت ذاته كانوا يفضلون لغة الحجازيين ، لأنها اللغة التى نزل بها القرآن الكريم .

obeilandl.com

obeikandl.com

النتائج العامة للبحث

هذه رسالة عرضت لنشأة المدرسة النحوية في الكوفة ، ونشأة رجالها ، وعرضت لأعمالهم ، والمنهج الذي سلكوه في معالجة موضوعاتهم ، وهي الموضوعات التي سبق البصريون بزمن طويل ، فعرضوا لها ، وسلكوا في دراستها منهجاً مغايراً .

وقد انتهت بي إلى هذه النتائج العامة الآتية :

(١) شهدت الكوفة منذ عصيرها هجرات العرب المتتابعة ، واختصها بالمهاجرة أمراء القبائل ، والأشراف ، وصحابة الرسول (ص) ، فجتمعها لذلك يمثل مجتمعاً أرستقراطياً ، وثقافتها لذلك تمثل الثقافة العربية ، والثقافة الدينية الإسلامية ، بقراءتها ، وحديثها ، وتفسيرها ، وفقهها .

(٢) إن النحو العربي - بوجه عام - كان ثمرة من ثمرات الدراسة القرآنية فقد رأينا أن الدارسين لم يفكروا - بادىء ذي بدء - في دراسة تتناول التأليف وعلله ، ولكن اهتمامهم كان قد انصب على حفظ القرآن ، وصيانته من اللحن والتحريف .

وقد مرت الرغبة في حفظ القرآن بمراحل ، تمثلت أولا في جمع القرآن ، وتوحيد نصه ، وهو العمل الذي اضطلع به عثمان ، وجند لتحقيقه حفظة القرآن من صحابة الرسول الكريم .

ثم في تفسير آياته المتشابهات ، واستخراج الأحكام ، والافتاء بها بين الناس وتكميلها بما سمع من النبي (ص) من أقوال وأحاديث ، وبما صدر عنه من

أعمال ، وبمجموعة من الفتاوى أعمل الفقهاء الأولون آراءهم فيها مضطرين ، لاعوار النصوص من الكتاب والسنة .

ثم فى إعرابه بوضع رموز لحركات أواخر كلماته ، وهو العمل الذى قام به أبو الأسود ، ثم فى إعجامه ، لتمييز حروف الهجاء المتشابهة فى الصورة بعضها من بعض .

وإذ نشأ من وضع نقط الاعراب إلى جانب نقط الاعجام لبس وإبهام اقتضى الأمر التفريق بين نوعي النقط بالألوان ، ولما لم يف ذلك الوفاء كله ، بالغرض ، عمد الخليل بن أحمد إلى إبدال الحروف من النقط التى وضعت لتمييز حركات الأواخر ، وبقيت نقط الاعجام على ما كانت عليه .

ولم تستبدل الحروف بالنقط إلا بعد تقدم الدارسة اللغوية النحوية ، وكان هذا الاستبدال ينبنى على رأى الخليل فى أن هذه الحركات إن هى إلا حروف لينة قصيرة ، استعين بها وبسائر حروف اللين على النطق بالحروف السواكن ، التى لا يمكن النطق بها وحدها دون الاعتماد على هذه الحروف الطويلة والقصيرة .

وأخيراً ، تطورت الدراسة القرآنية ، حتى اختصت بعنايتها الجانب اللغوى من القرآن ، وقد تعاون على إنضاج هذه الدراسة عاملان .

أولهما :

تلك الرغبة الدينية القديمة ، التى كانت تهدف إلى حفظ القرآن ، وصيانته ، مما يتعرض له نص كتب بحروف مهملة ، وخط برسم مجرد من أصوات اللين القصيرة وهى الفتحة ، والكسرة ، والضمة ، وأقبل على قراءته واستظهار آياته المسلمون جميعاً من عرب ومستعربين .

وثانيهما :

رغبة العناصر الأجنبية ، التى دخلت فى الاسلام ، فى تعلم لغة الدولة ، التى كانوا يعيشون فى ظلها ، ليضمنوا لأنفسهم حياة مستقرة آمنة ، تحفظ فيها دماؤهم

وحرياتهم ، وأموالهم .

تطورت الدراسة القرآنية ، فنشأ عن هذا التطور دراسة لغوية ، تهدف إلى البحث فى التأليف وعلله ، ثم أخذت تستقل عن الغرض الدينى شيئاً فشيئاً ، حتى لم تعد نصوص القرآن غرضها الأول ، بل أصبحت هذه النصوص غرضاً من أغراضها .

ولم نستطع تتبع تطورها خطوة خطوة ، لجهلنا المراحل التى تم فيها التطور ، ولم نستطع رصد التفاعل الذى تم بين العناصر العربية والأجنبية ، والمؤثرات الأجنبية التى وجهت العقلية العربية الاسلامية إلى هذه الوجهة .

وكل ما نستطيع تقريره مطمئنين هو :

أن الحاجة إلى مثل هذه الدراسة كانت ملحة ، وقد تعاون على الوصول إلى تنظيمها ذانك العاملان اللذان أشرنا إليهما .

وأن الدارسين الذين كانوا يعنون بالأعمال القرآنية الأخرى : من تحقيق النص عن طريق الرواية ، ومن استخراج الأحكام التى احتاج إليها المسلمون منذ أن مصرت الأمصار وظهرت حاجات جديدة لابد من الافتاء فيها . . ومن إعرابه وإعجامه - إن أولئك الدارسين كانوا قد تعاونوا على النهوض بدراسة التأليف وعلله ، وشغلوا برواية الأدب واللغة ، ليكون منها - مضافة إلى نصوص القرآن - مصادر لدراستهم الجديدة .

وأن البيئات العلمية في البصرة في أواخر القرن الأول ، وأوائل القرن الثانى ، كانت قد شهدت دراسات لغوية ونحوية ، ناضجة بعض النضج ، حتى جاء الخليل بن أحمد وطبقته وحملوا عبء هذا العمل فاذا بالدراسة النحوية في عهده كانت قد سارت خطوات واسعة إلى التنظيم ، وإلى الاستقلال .

(٣) وأن الدراسة النحوية فى الكوفة لم تمر بتلك المراحل التطورية ، التى مرت بها الدراسة النحوية ، لأن البصرة - حتى عهد الخليل - كانت قد

استأثرت بهذا العمل وحدها ، وتمهدته بالنمو قبل أن يتاح للكوفة أن تشارك فيه ، ولأن الدارسين فى الكوفة وفيهم الصحابة والتابعون ، والفقهاء ، والقراء ، والمحدثون - كانوا قد انصرفوا إلى رواية القراءات والأحاديث ، وإلى استخراج الأحكام من نصوص الكتاب والسنة ، وإلى إعمال الرأى فى القضايا التى لم يجدوا إلى الافتاء بها سبيلا بين نصوص القرآن والأحاديث

نعم كان هناك بين المصرين اتصالات قديمة ، أدت إلى تسرب هذه الدراسة إلى الكوفة عن طريق كوفيين ذهبوا إلى البصرة ، وتلمذوا لشيوخها ، أو عن طريق بصريين ، هاجروا إلى الكوفة يحملون معهم ما أفادوا منه فى البصرة من ثقافات ودراسات ، ويذكر التاريخ من بين هؤلاء : أبا جعفر الرواسى الذى زعم القدماء ، وبعض الباحثين أنه مؤسس الدراسة النحوية الكوفية .

(٤) وإن بدء الدراسة الكوفية يؤرخ بأعمال الكسائى النحوية . أما قبل الكسائى فلم يكن لدراسة النحو فى الكوفة شأن يذكر ، وما نسبه القدماء إلى أبى جعفر الرواسى مبالغ فيه .

وأئمة الكوفيين هم : على بن حمزة الكسائى ، موسس المنهج الجديد للدراسة النحوية . . ويحيى بن زياد الفراء الذى كان له الفضل فى تنظيم الدراسة الكوفية ، وتثبيت قواعدها . . وأحمد بن يحى ثعلب ، وقد كان له فضل المحافظة على استمرار الدراسة الكوفية .

وعند ثعلب يتوقف النشاط الكوفى بوصفه مزاحماً للنشاط البصرى ، ففى عهده ظهرت بوادر جديدة تؤذن بقيام مدرسة نحوية جديدة ، تقوم على أسس من المدرستين ، فقد شهدت البيئة البغدادية إذ ذاك علمين من أعلام العربية ، أحدهما : يمثل المدرسة الكوفية تمثيلا صادقاً ، وهو أبو العباس أحمد بن يحى ثعلب ، وثانيهما : يمثل المدرسة البصرية تمثيلا صادقاً ، وهو أبو العباس محمد ابن يزيد المبرد .

وحدث أن أخذ البغداديون عن هذين الشيخين ، وحاولوا التوفيق بين المذهبين ، وكان لوجود أبي العباس المبرد في بغداد إلى جانب أبي العباس ثعلب أثر كبير في تحول الدارسين عن الدراسة الكوفية ، لما امتاز به المبرد من ذكاء ، وقوة منطق ، وقدرة على الجدل ، ولما تركته الدراسة الفلسفية ، وتركه الصراع العقلي بين المعتزلة وخصومهم من أثر في تهيئة الأذهان لتقبل الأساليب الجدلية البصرية ، القائمة على المنطق ، وكان لمواقف المبرد مع ثعلب وغيره ، وانعقاد المناظرة بينه وبين خصومه ، أثر في طغيان المنهج البصري وغلبته .

(٥) أما الأعمال التي قام الكوفيون بها ، فهي الأعمال التي قام البصريون بها ، إلا أنهم غيروا في الاسلوب الذي تناولوا الموضوعات فيه بالدرس .

ويحكم أنهم كانوا ينتهجون في معالجة القضايا اللغوية والنحوية منهجاً لغوياً باعتمادهم على الرواية ، والامعان في التتبع اللغوي ، واستبعادهم كل ماله صلة بالاستدلالات العقلية المنطقية عن مجال دراستهم - كانوا أقدر من البصريين على تذوق العربية ، ولمح الطبيعة اللغوية ، وتفسير ظواهرها ، وعوارضها .

تناول الكوفيون الأصوات اللغوية بالدرس ، من حيث مخارجها ، ومن حيث خصائصها وصفاتها ، ومن حيث تمازجها وتآلفها ، وكان لهم من عنايتهم بالقرآن والقراءات حافز قوي ، يحفزهم على بذل عناية خاصة في هذه الدراسة .

وتناولوا بنية الكلمة ، وفسروا الظواهر اللغوية تفسيراً خالف - في كثير من الأحيان - تفسيرات البصريين إياها .

وتناولوا التأليف ، ووجوه الاعراب ، وفسروا العوارض النحوية تفسيراً يكاد يكون خلواً من التعمل الفلسفي ، والتحمل المنطقي ، وكان لهم من كل ذلك آراء جديدة - موفقة غالباً - أقرب إلى طبيعة الموضوع المدروس .

ولما كان العامل وأثره في التأليف ، ووجوه الاعراب المختلفة هو محور هذه الدراسة ، أعني النحو بمعناه الخاص ، عند البصريين فقد فلسفة هؤلاء ، حتى

ارتفعوا به إلى منزلة العلة الفلسفية ، ومنحوه خصائصها ، فكما لا يعقل اجتماع علتين على معلول واحد ، في وقت واحد ، كذلك عندهم لا يجوز أن يجتمع عاملان على معمول واحد ، وكما لا يعقل أن يكون المعلول علة لعلته ، كذلك لا يجوز أن يعمل المعمول في العامل ، أو يؤثر فيه .

ومن هذه الوجوه العقلية أنكر البصريون على الكوفيين مقالتهم باجتماع عاملين على معمول واحد ، كما كان من رأي الفراء : أن المفعول به منصوب بالفعل والفاعل معاً ، وكما كان من رأي الفراء أيضاً : أن الفاعل في نحو « جاء ، وأكرمني خالد » فاعل للفعلين جميعاً .

وأنكروا عليهم أن يكون الفعل في نحو « خالد أكرمته » عاملا في خالد وضميره .

وأنكروا عليهم أن يكون المبتدأ والخبر مترافعين ، لاستلزام ذلك الدور ، كما يقتضيه تخريجهم ، وهو محال .

والكوفيون لم يستبعدوا فكرة العامل ، وأثره في التأليف ووجوه الاعراب ، إلا أنهم لم يمنحوه خصائص العلة ، ولم يفلسفوه ، فقد كان العامل عندهم متصيداً من فهم الطبيعة اللغوية ، وفقه خصائصها ، وقد توصلوا إليه من ملاحظة تأثير الحروف في الحروف ، والكلمات في الكلمات حين تتألف وتتمازج ، ولذلك لم يبالوا باجتماع عاملين على معمول واحد ، أو باعمال العامل الواحد في معمولين من وجه واحد ، ولم يعيروا اهتماماً إنكار البصريين عليهم منهجهم ، وحملاتهم على طريقتهم ، واتهامهم بأنه أفسدوا اللغة والنحو .

* * *

(٦) وكان لابد لهم من مصطلحات يتفق عليها الدارسون ، وقد أقروا أكثر المصطلحات التي كان البصريون قد وضعوها ، ووضعوا مصطلحات أخرى جديدة في المواطن التي لم تفن فيها الاصطلاحات القديمة . وكان أكثر مصطلحاتهم

مستمدة من فهم الموضوعات المتناولة ، وكان طبيعياً أن تختلف مصطلحات المدرستين تبعاً لاختلاف وجهات النظر فى تحديد الموضوعات التى وضعت لها المصطلحات .

(٧) وكان لهم بحكم إمعانهم فى الاستقراء زيادات فات البصريين أن يتلمسوها بعد أن قصر بهم إمعانهم فى النطق عن فهم الطبيعة اللغوية .

ولا يعنى هذا أن النتائج التى توصل إليها الكوفيون صحيحة كلها ، كما لا يعنى أن منهجهم فى دراسة اللغة سليم كله ، فقد كانوا يعتمدون على الملاحظة والتجربة فى اللغة العربية نفسها ، دون أن يلتفتوا إلى ما بين العربية وأخواتها الساميات من وشائج وصلات ، فلم يقيموا دراستهم على أساس من الموازنة بين هذى وتلك ، لتكون النتائج واقعية ، ولكنهم بالرغم من كل هذا كانوا أصدق نظراً من البصريين فى تفسير كثير من الظواهر .

* * *

(٨) والمصادر التي اعتمد عليها الكوفيون في دراستهم أكثر تمثيلا للغة العربية من مصادر البصريين الدراسية ، فقد استبعد البصريون كثيراً من المصادر التى اعتمد عليها الكوفيون ، وأفادوا منها ، وقد انعكس توسع الكوفيين فى المصادر الدراسية فى البصريين فى صورة مشوهة ، اتهموا الكوفيين من أجله بأنهم أفسدوا النحو ، أو أفسدوا ما أخذوه عن البصريين ، بأخذهم الخطأ واللحن من مصادر مطعون فى صحتها . إلا أن الكوفيين لم يعنوا بهذه المآخذ ، ومضوا فى منهجهم .

وقد أفاد الكوفيون من القراءات لأنها تستند فى اختلافها إلى ما بين اللهجات العربية من اختلاف ، واستبعادها عن مواطن الاستشهاد - كما فعل البصريون - يحرم هذه الدراسة كثيراً من المزايا التى لم تكن الدراسة لتكون شاملة بدونها .

وبهذا ونحوه كان النحو الكوفى أكثر تمثيلا للغة العربية ، وأدق تصويراً

لطبيعتها ، بالرغم من الهنات التي تلوح في طريقة تناوله الموضوعات بالبحث ، هذه الهنات التي لا يستبعد وقوعها لدرس ناشيء ، مقيد إلى حد كبير بالشروط المحدود الذي قطعه التطور العقلي في تلك الحقبة ، خاضع - إلى حد كبير أيضاً - لمستوى عصره ، والدرجة التي كان يقف عليها في سلم تصاعده ، في عهد لم تتوافر فيه أدوات الدرس توافرها الآن ، ولم تتسع آفاق التفكير فيه اتساعها في الوقت الحاضر ، ولم تمد الدراسة فيه من أي تقدم في العلوم الاجتماعية والطبيعية واللغوية ، كما أفادت منه في زمننا هذا

* * *

(٩) ومنهج الكوفيين هو المنهج الذي سلكه الكسائي ، وهو يبنى على أسس بصرية وكوفية .

أما الأسس البصرية فهي الخطوط التي تأثر بها الكسائي بدراسته على الخليل ، وغيره من قدماء البصريين .

وأما الأسس الكوفية فهي الخطوط التي تأثر بها الكسائي في بيئته العلمية الأولى ، يوم أن كان قارئاً ، معنياً بالرواية والنقل ، شأن القراء والمحدثين الذين طغى منهجهم على البيئات العلمية في الكوفة .

وهو - أعني منهج الكوفيين - إنما ينسب إلى الكسائي المتأثر بذينك المصدرين ، لا إلى يونس بن حبيب ، ولا إلى غيره من البصريين ، الذين وجد بعض الباحثين تشابها بين آرائهم وآراء الكوفيين ، لأن مجرد التشابه بين بعض آراء الأخفش وآراء الكوفيين لم يجعل الأخفش من الكوفيين .

ومنهج الكوفيين - كما رأينا - قائم على أسس ثلاثة :

١ - قياسهم على المثال الواحد ، لأنهم « إذا سمعوا لفظاً في شعر ، أو نادر كلام جعلوه بابا » ، كأنهم كانوا يشعرون بأن ما يقوله الأعرابي أو الأعرابية إنما يمثل بيئة لغوية ، لا يصح إغفالها .

٢ - وحرصهم على أن تكون الأصول خاضعة في شكلها النهائي للأمثلة المستعملة المسموعة ، فما يكادون يسمعون مثالا يشذ عن أصل موضوع حتى يسرعوا إلى إعادة النظر في هذا الأصل ، وتغييره ، حتى يتلاقى مع هذا المثال .

٣ - إمعانهم في التتبع اللغوي ، واستعدادهم أساليب المنطق ، ومجافاتهم للتأويلات التي يخالفها الظاهر .

ومن أجل هذا كانوا يمتازون بفهم العربية فهما يستند إلى فقه الطبيعة اللغوية ، لا إلى تكهنات تحليلية ، تملى على العربية إملاء ، كما كان البصريون يفعلون ، وكان مذهبهم أقرب إلى تصوير العربية تصويراً واقعياً ونحوهم أكثر تمثيلا للغة العربية بلهجاتها المختلفة .

* * *

هذا ما انتهيت أنا إليه من معالجة موضوع هـذه الرسالة : « مدرسة الكوفة النحوية ، ومنهجها في البحث » .

أما القارئ فينتهي منها إلى هدف رئيس ، كنت أو مي إليه حيناً ، وأصرح به حيناً آخر في مواضع متفرقة منها ، ذلك هو الدعوة إلى إعادة النظر في دراسة النحو التي صارت عبئاً ثقيلا ينوء به الدارسون ، والسبيل إليها وعرة يضل فيها السالكون .

هذه الدعوة صدى لدعوات كثيرة ، سبق للباحثين أن نادوا بها ، بعد ما أحسوا من عقم الدراسة النحوية بما نحس به اليوم . وكانت الدعوات إلى الإصلاح والتجديد تختلف تبعاً لاختلاف الدوافع التي كانت تدفع أصحابها إليها ، والتقدم الفكري الذي يلابس العصر الذي فيه يعيشون .

وظهرت الدعوة الأولى بالشكوى من غلو النحاة في فلسفة النحو ومنطقته ، وتمثلت أول ما تمثلت ، فيما نقد به أبو علي الفارسي (م ٣٧٧ هـ) أبا الحسن الرماني (م ٣٧٤ هـ) ، من قوله « إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس

معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء » (١) .

وفيما قاله بعض أهل الأدب — فيما يروى أبو البركات بن الأنبارى — : « كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين ، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئاً ، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض ، ومنهم من نفهم جميع كلامه . فأما من لا نفهم من كلامهم شيئاً فأبو الحسن الرمانى ، وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو على الفارسى ، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافى (٢) » .

هاتان المقالتان إذا لم تكونا دعوتين إلى التجديد وإعادة النظر في بناء النحو على أسس جديدة مستصلحة فيها شكوى وتذمر من غلو أبى الحسن الرمانى فى مزج عمله بالمنطق ، وهو ما لم يستسغه حتى الدارسون في القرن الرابع ، الذى طغت فيه الفلسفة ، والتزم الدارسون فيه حدود منهجها ، وهما بعد ذلك لفت للرمانى وغيره إلى مابين طبيعتي الدراستين من فرق ينبغى ملاحظته ، وأن ما حققوه ، بوصفهم نحاة ، ليس من النحو في شيء .

ويبدو أن الدارسين إذ ذاك لم يفهموا مغزى هاتين المقالتين ، فقد غبروا يعنون فى فلسفة النحو ، غير شاعرين بما هم مقدمون عليه من إرهاق النحو وإفساده ، حتى ندت فى القرن السادس دعوة جريئة إلى تخليص النحو من أسره ، وتطهيره من عناصر الفساد ، دعا بها نحوى أندلسى جرىء ، هو ابن مضاء القرطبى ، وحمل بها على النحاة البصريين ، بما لم يألفه الذين أقبلوا على النحو البصرى إقبالا .

وكانت دعوة ابن مضاء صدى لما كان يدور فى عصره من « ثورة على المشرق وأوضاعه فى الفقه وفروعه ، وقد كانت دولة الموحدين منذ أول الأمر

---

(١) نزهة الألباء ، ص ٣٩٠ .

(٢) نزهة الألباء ، ص ٣٩١ . ندون هذا الرأى على ما هو عليه ، دون نظر الى مافيه من تسمح ، لأن من يتصفح شرح السيرافى لكتاب سيبويه ، وما ملا به احتجاجاته لمذهبه من تعليلات وتقسيمات عقلية يعد السيرافى فى جملة الغلاة فى مزج النحو بالمنطق والفلسفة .

ندعو إلى هذه الثورة ، حتى إذا كان يعقوب «وهو أحد خلفاء الموحدين ، ٥٨٠ - ٥٩٥ هـ» رأيناه يأمر باحراق كتب المذاهب الأربعة ، يريد أن يرد فقه المشرق على المشرق ، وقد تبعه ابن مضاء ، قاضي القضاة في دولته ، فألف كتاب « الرد على النحاة » يريد أن يرد به نحو المشرق على المشرق ، أو بعبارة أخرى أدق يريد أن يرد بعض أصول هذا النحو ، وأن يخلصه من كثرة الفروع فيه ، وكثرة التأول » . (١)

وقامت هذه الدعوة على : «١» إلغاء نظرية العامل . و (٢) إلغاء العلل الثواني والثوالث و (٣) إلغاء القياس . و (٤) إلغاء التمارين غير الواقعية . لأن المذهب الظاهري ، الذي كان ابن مضاء على رأس منفذيه يقوم على التمسك بحرفية النصوص ، وتحريم القياس ، واستبعاد التعليلات منها .

وعنى ابن مضاء بثورته النحو البصري خاصة ، وهاجم النحاة البصريين وحدهم ، ولم يعرض لنحو الكوفيين - وقد سبق للدكتور شوقي ضيف أن أشار إلى هذا أيضاً - بل لم يحاول التوفيق بين المذاهب النحوية المختلفة ، وهذا هو مصدر العقم في هذه الدعوة .

ومرت القرون حتى شهدت اليقظة الفكرية الحديثة ، ورأى الدارسون أنفسهم في عصر توافرت فيه عناصر الدرس ، الملائمة لطبيعة الدراسات المختلفة وظهرت دراسات جديدة ، لم يعن القدماء بها ، ولم يعرفوها ، كالنحو المقارن ، وعلم الاجتماع اللغوي ، وطبقت هذه الدراسات على نحو اللغات الأجنبية فنجحت في تجديده وإصلاحه إلى حد كبير .

عند هذا شعر أهل العربية بضرورة تجديد النحو العربي وإعادة النظر في تصنيفه من جديد ، وقامت محاولات من أجل تحقيق هذا ، بعضها يهدف إلى

---

(١) الرد على النحاة ، ص ٨ - ٩

التيسير والتسهيل ، وبعضها يهدف إلى الاصلاح .

كان من الأولى : ما أقدمت عليه وزارة المعارف المصرية ١٩٣٨ م ، وعهدت به إلى لجنة تألفت من الدكتور طه حسين ، والأساتذة أحمد أمين ، وإبراهيم مصطفى ، وعلى الجارم ، ومحمد بن أبي بكر إبراهيم ، وعبد المجيد الشافعي . (١)

وكان منها : ما أقدم عليه الدكتور شوقي ضيف في تقديمه لكتاب « الرد على النحاة » لابن مضاء ، وقد انبنت محاولة الدكتور على شيئين: (أولها) التمسك بما دعا إليه ابن مضاء من إلغاء نظرية العامل ، وإلغاء العلل ، وإلغاء التقدير ، وإلغاء التمارين غير الواقعية . و «ثانيهما» : جمع المتفرق من المسائل في باب .

وكان منها : ما أقدم عليه الأستاذ عبد المتعال الصعيدي في آخر كتابه : « النحو الجديد » . وقال عنه : إن إخوانه الأزهريين « سيسرهم أن واحداً منهم وصل إلى هذا التجديد في النحو ، قبل أن يصل إليه غيرهم » . (٢)

حاول الأستاذ الصعيدي أن يصنف أبواب النحو تصنيفاً جديداً ، ولكنه لم يفعل شيئاً ، ولم يمس الموضوع في شيء ، بل لم ينته من تيسيره إلا إلى تصعيب ، وكل ما ظنه جديداً لا يتعدى الشكل .

وكان من مظاهر تجديده المزعوم: تقسيمه الفعل إلى قياسي وسماعي ، وإغفاله تقسيم الكلم إلى معرب ومبني ، ولكنه حين حاول التيسير في جزئيات الأبواب عرض للمبتدأ فجعله ثلاثة أنواع : مبتدأ مرفوعاً ، ومبتدأ منصوباً ، ومبتدأ يرفع وينصب ، ولم يكن المبتدأ في النحو القديم إلا نوعاً واحداً .

هذا إلى ما اتسمت به محاولته من إيجاز مبالغ فيه ، كأن الغرض من

---

(١) النحو الجديد ص ٨٤ .

(٢) النحو الجديد ، ص ٢٦٧ .

التجديد إخراج نحو غاية فى الإيجاز ، أو كأن الغاية منه هى الابداع فى إخراج أو جز المتون ، فقد اختصر ابواب النحو ، كما عرفها القدماء ، فى ثمانى وعشرين صفحة من القطع الصغير .

* * *

وكان من الثانية ، أعنى المحاولة الجادة فى إصلاح النحو ، وتجديده ، ودراسته من جديد ، فى ضوء ما استحدث من مناهج ؛ محاولتان جديرتان بالنظر .

الأولى : محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى ، فى كتابه « إحياء النحو » .

والثانية : محاولة الأستاذ أمين الخولى ، فى بحثه الذى قدمه إلى مؤتمر المستشرقين ، المنعقد باستانبول ١٩٥٠ م ، وموضوعه : (الاجتهاد فى النحو العربى) .

بنى الأستاذ إبراهيم مصطفى رأيه فى إحياء النحو ، وتجديده على قاعدتين رئيستين :

الأولى : مطالبته أن يتسع الدرس النحوى ، فيشمل دراسة أواخر الكلمات - كما فهمه النحاة الأولون - ، وغير الأواخر ، مما يتصل بالتأليف ، لأن النحو عنده « هو قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون الكلمة فى الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى تتسق العبارة ، ويمكن أن تؤدى معناها » (١) ، ولهذا طالب بدرس واف لأحكام نظم الكلام ، وأسرار تأليف العبارة ، وطالب - بوجه خاص - بدراسة طرق الاثبات ، والنفي . والتأكيد ، والتوقيت (يعنى دراسة الأزمنة) ، والتقديم والتأخير .

والثانية : مطالبته باستبعاد الفلسفة الكلامية ، التى تطفلت على هذه الدراسة

---

(١) احياء النحو ص (١)

وأعانها على التوغل فى ميدانها الخاص ، ناس تأثروا بها ، وأعجبوا بأساليبها ، ولم يدركوا بعد ما بين طبيعتي الدراستين .

وتقتضى هذه المطالبة إلغاء نظرية العامل ، واستئصال جذورها ، وما تستلزم من تقديرات ، وتأويلات ، تذهب بروح اللغة ، وجمال العبارة .

فاذا تم له ذلك وجد السبيل أمامه ممهدة لتصنيف جديد ، وكانت الأصول الهامة ، التى بنى عليها تصنيفه هى :

١ - ليس الاعراب حكماً لفظياً خالصاً ، يتبع لفظ العامل ، وأثره ، بل هو إشارة إلى معنى ، وإلقاء ظل على صورته . (١)

٢ - الحركات أعلام لمعان ، ولكن ليست الحركات الثلاث كلها أعلاماً لمعان ، فقد انتهى إلى تقرير « أن للاعراب فى العربية علمين : الضمة والكسرة وأن الضمة علم الاسناد ، والكسرة علم الاضافة » «٢» ، أما الفتحة « فليست بعلم إعراب ، وإنما هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التى يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة فى الوصل ، ودرج الكلام ، فهى فى العربية نظير السكون فى لغتنا العامة » . (٣)

واستتبع هذا أن يجمع فى باب واحد مافرقه النحاة في أبواب متعددة فقد انتهى إلى أن المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل باب واحد ، لأن كلا منها أسند إليه ، أما الخبر فقد أدخله فى التوابع ، لأن ملاكها منطبق عليه .

٣ - ليس هناك علامات أصلية وعلامات فرعية ، فلا حاجة بالدارس إلى أن يتجشم دراسة أبواب فرض النحاة لها الاستقلال فرضاً ، وكان النحاة يدرجون

---

(١) احياء النحو ، ص ٤١ .
(٢) احياء النحو ، ص ١٢٩ .
(٣) احياء النحو ، ص ٧٨ .

فيما علامته فرعية : باب الأسماء الستة ، وباب جمع المذكر السالم ، وباب جمع المؤنث السالم ، وباب ما لا ينصرف ، وباب المثنى .

ورأى أن الأسماء الستة ، وجمع المذكر السالم لا تعرب بالحروف ، وإنما تعرب بحركات ممطولة ، آلت إلى حروف ، وشذ عن ذلك إعراب المثنى . . ورأى أن جمع المؤنث وما لا ينصرف جاريان على الأصل ، ولكنهم أغفلوا النصب فى الأول حملاه على جمع المذكر السالم ، الذى أغفلوا فيه الفتح ، وأغفلوا إعراب الثانى بالكسرة لئلا يشتبه فى حال الكسر بالمضاف إلى ياء المتكلم ، إذا حذفت ياؤه « وحذفها كثير جداً فى لغة العرب » (١) .

٤ - التنوين علامة التنكير ، وعدمه علامة التعريف . . وعلى هذا فقد أراح الدارس من عناء دراسة « ما لا ينصرف » بالشكل الذى دون فى كتب النحو ، وأزاح عنه عناء البحث عن العلل الموجبة لعدم الصرف ، وعن الممنوع من الصرف لعلة ، والممنوع منه لعلتين .

٥ - التوابع تابعان ، هما النعت والبدل ، ويدخل في النعت خبر المبتدأ ، لأن الخبر هو المبتدأ ، كما أن النعت هو المنعوت ، وملاكهما واحد ، ويخرج منه النعت السببي ، لان الوجه فى كل نعت سببي أن يكون مبتدأ ، ولكنه جرى نعتاً على نحو من الاتباع ، كالاتباع في قراءة بعضهم : « الحمد لله » بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام ، وكالاتباع فى قولهم : هذا جحر ضب خرب ، بكسر « خرب » إتباعا لكسر « ضب » ، لوقوعه فى جواره .

ويدخل في البدل : التوكيد وعطف البيان أما العطف فليس نوعا من التوابع ، لان إعراب المعطوف على الأصل : لا على الاتباع ، لأنه يشارك المعطوف عليه في حكمه فحقه أن يشاركه فى إعرابه .

---

(١) احياء النحو ، ص ١٩٣ .

* * *

فتحت هـــذه المحاولة أفقاً جديداً فى الدرس النحوي ، وكانت محاولة تستنهض الهمم للقيـام بمحاولات جدية أخرى ، حتى إذا ظهر كتاب ابن مضاء « الرد على النحاة » لفت الدارسين إلى ما بين الكتابين « إحياء النحو » و« الرد على النحاة » من وجوه الاتفاق فى بعض الأصول التى انبنت كلتا المحاولتين عليها ، وأغرى هذا الاتفاق بعض الدارسين أن يعزو ما في « إحياء النحو » من جدة الى ماجاء فى « الرد على النحاة » وهو غلو فى توهين ما فى « إحياء النحو » وإهمال لما فيه من وجوه التجديد فى العربية ، لأن الفرق بين عمل ابن مضاء وعمل الأستاذ إبراهيم مصطفى كالفرق بين هادم لم يسع إلى بناء ، وهادم حريص على إعادة البناء ، بان عمله الجديد على أسس من فقه العربية ، وفهم أساليبها .

هذا إلى ما بين المحاولتين من فرق اقتضاه فرق ما بين منهجين :

منهج قديم إن ظهر فى مظهر التجديد في الظاهر ، فليس من التجديد في شيء ، لأنه لم يغير أصلا ، ولا جاء بجديد ، وكل ما كان يهدف اليه هو إلغاء نظرية العامل ، وإلغاء التقدير ، وإلغاء العلل الثواني والثوالث ، وإلغاء القياس ، وإلغاء التمارين غير الواقعية ، مقرا الأوضاع الأولى على ما كانت عليه من اضطراب ، ولم يناقش فكرة العامل الا في ضوء المذهب الظاهري ، كما سبق للدكتور شوقى ضيف أن قرر ذلك ، أما ملاءمة ذلك لطبيعة اللغة ، أو عدم ملاءمته لها فلم يمسه بالدرس في كثير ولا قليل ، بل لم تكن تسمح به عقلية الدارس في القرن السادس .

ومنهج حديث أراد أن يهدم الأوضاع الأولى ، وأن يعيد بناءها من جديد ، بما تيسر له من ثقافات حديثة ، وبما وصل اليه من نتائج قررها الدرس الحديث .

ولا يؤخذ على الأستاذ إلا ما أهمله من محاولة الجمع بين المذهبين ، والاستفادة

من أعمال المدرستين ، وإن بدا أنه أفاد كثيراً من أعمال الكوفيين في توطيد أصوله ، فان الأستاذ يرى - كما مر بيانه - أن الصرف علم التنكير ، وعدمه علم التعريف ، ولم يتضح له سبيل القول فى تأييد أصله هذا - فيما أظن - إلا بوقوفه على مقالة الكوفيين في أن العلمية وحدها كافية للمنع من الصرف ، فقد جوزوا للضرورة « ترك صرف المنصرف لامطلقاً ، بل بشرط العلمية دون غيرها من الأسباب ، لقوتها » .(١)

واقترح الأستاذ أمين الخولى لتجديد النحو العربى :

١ - أن يعاد النظر فى جمع الثروة اللغوية ، لأن جمع القدماء إياها - بالرغم مما بذلوه من جهد - لم يستكمل ، كما صرح به القدماء أنفسهم .

ويرى أن استكمال هذه الثروة ممكن ، وإن بدا مستحيلا ، « لأن له نظائر قد كتبت تواريخ كانت مجهولة تماماً » (٢)

ويرى أن « فى الجزيرة العربية مجالا للاستكمال ، فان الحياة قد حفظت فيها بالوراثة ، وتسلسل الطبقات ، وتناقل الأجيال شئوناً لغوية وأدبية ، من لهجات ، وأوضاع ، وأساليب ، وكلمات ، هومادة للدرس ، لو جمعت بجد علمى ، وسجلت بأحدث الوسائل ، لأضافت جديداً ، وأكملت ناقصاً ، ودعت إلى استئناف نظر ، واجتهاد رأى » . (٣)

٢ - وأن يستفاد من علم اللغة العام ، ومن فروعه الخاصة ، بحيث يضع الدارس دراسته اللغوية على درجة السلم التى تقف فيها الحياة اليوم . (٤)

فاذا تم ذلك أعيد النظر فى منهج النحو فى ضوء الدراسة الحديثة ، وفى

---

(١) شرح الرضى على الكافية ، جـ ١ ص ٣٨ .
(٢) الاجتهاد فى النحو العربى ، ص ١٤ - ١٥ .
(٣) الاجتهاد فى النحو العربى ص ١٥ .
(٤) الاجتهاد فى النحو العربى ص ٩ .

ضوء علم اللغة العام بوجه خاص ، وذلك يقتضى الدارس :

أ - التخلى التام عن التعليلات النحوية فى أى لون من ألوانها النظرية ، سواء فى ذلك التعليلات المنطقية ، التى عولجت بها المسائل فى كتب القدماء ، أم التعليلات الأدبية ، أو الاعتبارية ، التى جاء بها المحدثون فى محاولاتهم الجديدة ، لتيسير النحو ، أو تجديده .

ب - والتخلى عما خلفته اللغوية المنطقية من صيغ إعرابية تلقينية ، تردد فى غير وعى ، كما نقول فى الاعراب : إن النون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد ، والنون للوقاية ، وهذا لا ينصرف لعلتين هما : كذا و كيت ، أو لعلة تقوم مقام العلتين هى كذا الخ . .

ويقترح الأستاذ لتصحيح المنهج النحوى أن ينبنى على الاجتهاد بمعنييه: اللغوى القائم على « الجد الدائب فى تأصيل الدراسة اللغوية العلمية ، واستكمالها ، والاعتماد عليها وحدها فى فهم خصائص العربية ، وتقديم التفسير اللغوى الصحيح لظواهرها ، كما تسجل الكثير منها الصيغ الاعرابية التقليدية » (١) ، والأصولى القائم على بذل الجهد للوصول إلى الحكم ، وتقدير سلامة قواعد العربية ، وتقرير التيسير والرفق ، وجمع كل ما يوجد من المذاهب النحوية ، حيثما وجد ، والتوسع فى فهمه ، دون وقوف عند نصوصه ، وعدم التقيد بمذهب نحوى واحد فى مسألة بعينها ، وتخير ما يوافق حاجة الأمة ويساير رقيها الاجتماعى : (٢)

* * *

هاتان هما المحاولتان اللتان هدفتا إلى إصلاح النحو وبنائه من جديد على منهج لغوى أو نحوى سليم ، وقد افترقتا من ناحية ، واتفقتا من ناحية أخرى.

---

(١) (الاجتهاد فى النحو العربى) ص ١٤ .

(٢) مجلة كلية الآداب - المجلد السابع ، ص ٣٧ .

افترقتا فى كون الأولى عملية تطبيقية ، والثانية نظرية ، واتفقتا على أصل هام هو استبعاد الفلسفة الكلامية ، والتعليلات المنطقية العقلية ، وما لا يتصل بطبيعة الدراسة النحوية بصلة ، أو قرابة .

وعلى النظر إلى هاتين المحاولتين ، وإلى ما وقفنا عليه من آراء أخرى لباحثين مختصين ، تناولوا المنهج اللغوى والنحوى بالدرس ، انبنى رأينا فى سلامة المنهج الكوفى ، لأن الكوفيين كانوا قد استبعدوا جانباً كبيراً من ذلك ، ولم يتقيدوا بشىء ، وبنوا دراساتهم على الاستقراء والنقل وهما السبيل السليمة للوصول إلى أحكام نحوية صحيحة ، تتمثل فيها العربية ، ظواهرها ، وطوارئها تمثيلا صادقاً .

والاستاذ الخولى محاولة لتيسير النحو ، ذكر تفصيلاتها فى بحثه « هذا النحو » ، المنشور فى مجلة كلية الآداب ، مجلدها السابع ١٩٤٤ .

بنى محاولته هذه على أصلين رئيسين :

١ - تقليل الاستثناء . واضطراب الاعراب .

٢ - واختيار ما هو بسبب من الحياة اليوم .

ولاحظ أن الاضطراب يتمثل فى أبواب نحوية معروفة ، هى الأسماء الستة ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم ، والمجموع بألف وتاء ، وما لا ينصرف . ورجا أن يعالج الاضطراب ، ويقوم بأمرين :

أولها : محاولة الاحتفاظ باطراد القواعد ما أمكن .

وثانيهما : اختيار ما هو أيسر إعراباً .

وهى محاولة تهدف إلى تيسير النحو للدارسين ، وتخليصه مما لا يفتقر إليه من استثناءات ، وأوجه إعرابية مختلفة ، وملاءمته بين نفسه وبين لغة الحياة اليوم ، ليتذوقه الدارسون ويقبلوا عليه .

ومحاولة الأستاذ هذه وإن كانت تهدف إلى بناء النحو ، وإعادة الحياة إليه

من جديد ، إلا أنها تهدف - مع ذلك - إلى خلق جديد ، قد تتقطع بوجوده الأسباب بين لغة الحياة اليوم ، وبين التراث القديم ، أو قد تنشأ به - كما يقول بعضهم - : « لغة ملفقة بعيدة عن لغتنا التي نستعملها ، وعن لغتنا التي تربطنا بها تلك الصلة التاريخية ، فنصير بهذا أمام ثلاث لغات ، بدلا من لغتين ونزيد الصعوبة صعوبة ، ونزيد التعقيد تعقيداً » . (١)

وستؤدي محاولته أيضاً إلى فصل الأقاليم العربية ، وذهاب كل إقليم بلغة إقليمية خاصة .

ولو سايرنا الأستاذ في تصحيح الأوضاع المحلية ، وإيجاد أصل لها في اللغات القديمة ، وفي القراءات لما وضعنا أيدينا على التيسير المنشود ، لأن اللغة سائرة في تطورها ، غير مكترثة بما يعترضها من عقبات ، فلا تلبث هذه اللغة التي وضعنا لها النحو الجديد أن تتطور ، وأن تتشعب وأن يصبح نحوها الجديد بالنسبة إلى ماجد من لهجات كالفصحى بالنسبة إلى لهجاتنا الحديثة اليوم .

ولا ينطوي اختلاف لغة الكتابة عن لغة الحديث على شذوذ يحملنا على أن نتلمس له الحل الناجز ، لأن هذا الاختلاف طبيعي في اللغات جميعاً .

ومع الاعتراف بأن الفرق بين لغة الكتابة ولغة الحديث في اللغات الاوربية الحديثة أقل منه بين لغة الكتابة ولغة الحديث في البلاد الناطقة بالعربية ، فان هذا الفرق الضئيل لا يلبث أن يتسع بتطور لغات الحديث .

فقد كانت اللغات اللاتينية الحديثة قبل أن تصبح لغة كتابة تمثل اللغة اللاتينية متطورة ، وكانت بمنزلة لهجاتنا الحديثة اليوم ، التي تمثل اللغة العربية متطورة ، فلما أصبحت لغة كتابة ، وسجل النحاة قواعدها حيل بينها وبين التطور ، ولكنها بوصفها لغة حديث لاتعترف بهذه القواعد ، ولا تقيم وزناً لهذه

---

(١) النحو الجديد : ص ٢٢٠ .

القيود التي حاول النحاة أن يقيدوها بها ، فقد ظلت سائرة في طريقها تصطنع لنفسها أسلوباً جديداً لا يلبث بمرور الزمن أن يغاير الأسلوب الذي توقفت عنده لغة الكتابة ، لأن المتكلمين ينقسمون بما يحيط بهم من ظروف طبيعية واجتماعية إلى جماعات متعددة ، فتتعدد مسالك التطور اللغوي ، ولا تلبث مسافة الخلف بين اللهجات الحديثة ولغة الكتابة من جهة ، وبين اللهجات أنفسهن من جهة أخرى ، أن تتسع شيئاً فشيئاً حتى تصل إلى المرحلة التي وصلت إليها اللهجات العربية الحديثة في تطورها عن الفصحى ، لغة الكتابة .

ولا ينبغي القعود عن بذل الجهود الدائبة ، أو اليأس من إمكان التقريب بين اللغتين ، لغة الكتابة ولغة الحديث ، أو تيسير لغة الكتابة للناطقين باللهجات العربية الحديثة المختلفة فلدى الجماعات الناطقة بهذه اللهجات من أساليب التقريب ما يضمن اتساع لغة الكتابة ، وتيسيرها في البيئات اللغوية المختلفة ، فلا يزال القرآن مصدراً لغوياً هاماً - كما هو مرجع للاجتهاد في شئون الفقه ، ولا يزال أمام المجامع اللغوية والعلمية القائمة فرص العمل على مضاعفة ما بذل حتى الآن من جهود ، لتحقيق هذه الغاية المنشودة .

هـذا إلى ما يرجوه العاملون من تنسيق المناهج في معاهد هذه البلاد في مراحلها التعليمية المختلفة ، وإلى ما عقدوا الأمل عليه لتحقيق تلك الغاية ، من دور التمثيل المسرحي والسينمائي والمسجلات وخاصة ما يذاع منها في الملايين ، وما يصدر عن الخطباء والمتحدثين من خطب وأحاديث تذاع في المجتمعات الخاصة والعامة .

* * *

كان حرياً بهذه المحاولات أن تنظر إلى النحو الكوفي نظرتها إلى النحو البصري ، وأن تفيد من أعمال الكوفيين في تجديد النحو أو تيسيره ، ولكن لم يكن من بين أصحاب المحاولات قديماً وحديثاً من التفت إلى ضرورة الاستفادة

من أعمال الكوفيين ، إلا ما كان من الأستاذ الحولى حين قرر ضرورة الاستفادة من المذاهب النحوية المختلفة ، وعدم التقيد بمذهب نحوى واحد فى مسألة بعينها .

وستظل هذه المحاولات تعانى نقصاً كبيراً ما دامت قصرت جهدها على النحو البصرى وحده ، أو النحو الذى وصل إلينا ، وهو نحو يكاد يكون بصرياً خالصاً ، لولا بعض الآثار الكوفية التى فرضت نفسها على هذه الدراسة ، وأعانها على البقاء نحاة حاولوا الجمع بين أعمال السلف المختلفة ، وانتقاء الصالح منها . وما وصل إليهم قليل من كثير ، لو توافر لديهم لما عاقهم عن الأخذ به عائق من عصبية ، أو غيرها .

فاذا أردنا نحوا تتمثل فيه العربية تمثلا صادقاً ، فينبغى ألا نقتصر على مذهب بعينه ، فقد لاحظ الدارسون قديماً وحديثاً أن النحو البصرى لم يستكمل الاستقراء ، وأن جهود البصريين كانت قد قصرت عن بلوغ الغاية منه ، لأنهم قصروا الأخذ على قبائل معينة ، ولان أبا عمرو بن العلاء البصرى كان يقول : « ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير » . «١»

وإذا قلت : المذاهب النحوية فانما أعنى المذهب الكوفى والمذهب البصرى فهما المذهبان اللذان شهدا فى أول نشوئها التدوين اللغوى ، ورحلات العلماء إلى البوادى ، وشهدا اللغة العربية وهى لاتزال تحتفظ بنقائها وقوتها وحيويتها . أما المذاهب الأخرى - إذا وجدت - فحسبها أنها مدينة لهذين المذهبين فى تكوينها ولأعمال رجال المدرستين فيما نسب إليهما من أعمال .

فاذا حاولنا جادين أن نستنبط نحوا جامعاً فينبغى أن نضم نصب أعيننا

---

(١) طبقات الشعراء لابن سلام ، ص١٦ . . الخصائص ، ج١ ص٣٩٢ .

أعمال السلف سواء أكانوا كوفيين أم بصريين ، ونفيد من جهودهم الضخمة التي بذلوها ، ونجمع مروياتهم ، ونضيف إليها مصادر أخرى نسوها ، أو تعمدوا إهمالها ، كالأحاديث التي وقفنا منها - فيما مضى - موقفاً ترخصنا فيه في أشياء كثيرة كان القدماء يتحرجون منها ، كما مر بيانه في الفصول الأولى من هذه الرسالة .

وينبغي أن نعيد النظر في هذه المرويات ، فنحاول - ما أمكن - نسبتها إلى أصحابها ، لأن اللغة العربية إنما تمثل لهجات مختلفة باختلاف بيئاتها ، وأن نعيد النظر أيضاً في تصنيف هذه القبائل ، فهي - كما يبدو لنا - بالرغم من تعددها ، تكاد تنقسم قسمين كبيرين :

(١) لغة قريش ، وما والاها من القبائل .

(٢) ولغة تميم ، وما والاها من القبائل .

أو بعبارة أخرى لعلها أدق : لغة غربية ، وهي لغة القبائل التي انتظمها غرب الجزيرة العربية . . ولغة شرقية ، وهي لغة القبائل التي انتظمها شرق الجزيرة .

وبالرغم من أن القدماء كانوا يلمحون في كثير من الأحيان ما بين هاتين المجموعتين اللغويتين من فروق لم يعلقوا على ما لمحوه أثراً ، ودرسوا اللغتين على أنهما تمثلان وحدة لغوية ، مع أنها في الواقع وحدتان ، إحداهما كانت متأثرة بالحياة الحضرية ، كتب لها التغلب وأصبحت لغة الشعر والأدب ، وهي لغة قريش وحواضر الحجاز ، وثانيتهما بعيدة عن التأثر بالحياة الحضارية لأنها أمعن في البداوة ، وهي لغة تميم وأسد وغيرهما .

على أن بين هاتين المجموعتين الكبيرتين من مشابه لا تخفى على دارس ، وإن اختلفتا في مسائل وضع القدماء أيديهم عليها ، ونبهوا على كثير منها ، وقد سبق سيبويه إلى تسجيل كثير من الفروق بين اللهجتين في مواضع متفرقة من

كتابه .

فاذا وضع نحو قرشي ، وهو نحو لهجة قريش ، وما يتبعها من القبائل القريبة منها المتأثرة بها ، ونحو تميمي ، وهو نحو لهجة تميم وما يواليها من القبائل المحيطة بها ، أمكن الاطمئنان إلى نحو عام ، مستخلص من النحوين ، يمكن الاطمئنان إلى تمثيله العربية .

أما عدا اللهجتين لهجة واحدة ، ووضع الأصول لذلك الخليط من المرويات ، فهو إمعان فى الجهل بواقع الحياة العربية ، وهو مصدر هذه المآزق التى أوقع النحاة أنفسهم فيها ، فلم يجدوا أمامهم إلا التحايل على المرويات بالتأول ، فاذا استعصت عليه أبعدوها عن مواطن الاستشهاد ، أو وصفوها بالشذوذ ، أو تجاوزوا ذلك إلى تغليط العرب أصحاب اللغة المدروسة .

وسيكون النحو الذى نحاول بناءه من جديد حاويا لكثير من الأصول النحوية الكوفية ، كما سيكون حاويا لكثير من الأصول النحوية البصرية ، ولن يتيسر ذلك إلا بالرجوع إلى المصادر الأولى ، التى رجع النحاة الأولون إليها ، وسيكون فى مقدمة هذه المصادر : القرآن الكريم ، وقراءاته السبع ، أو العشر ، لأنها - فى الغالب - ممثلة للهجات عربية مختلفة .

فاذا تم لنا ذلك أمكننا الدرس من جديد فى ضوء ما استحدث من مناهج ، وما جد من بحوث لعلوم اللغة ، وما وصل إليه المحدثون من مقارنات بين اللغات السامية المختلفة .

أما المنهج الذى سنسير عليه فهو المنهج الكوفى معدلا بما وصل إليه الدرس الحديث ، لأنه - كما سبق وصفه - منهج يقره النظر العلمى الحديث ، ويقره النظر اللغوى بوجه خاص .

وسيضطر الدارس إذا أخذ به - أن يستبعد جميع تلك القيود التى فرضها النحو البصرى وأذيستأصل الطفيليات الدخيلة على هذه الدراسة ، فلا أقيسة منطقية ، ولا

تعليلات نظرية ، ولا تأويلات متكلفة لا تمت إلى طبيعة الدراسة بقرابة أو صلة .

أما القول بأن الكوفيين « جعلوا من اللا منهج فى سماعهم منهجاً خاصاً لهم ، فسمعوا اللحن ، والخطأ ، وأخذوا عمن فسدت لغته من الأعراب والحضر »(١) ، أو بأن « البصريين عنوا بالسماع فحرروه ، وضبطوه ، واحترموه ، على حين زيفه الكوفيون وبلبلوه » (٢) ، فقول ساذج إذ دل على شىء فإنما يدل على أن صاحبه استراح إلى أخبار الأولين ، واطمأن إلى أن المسألة انتهت إلى هذا الحد ، بحيث لا يحتاج بعده إلى نقد ، أو محاكمة .

وليس مما يعاب به النحو الكوفى أن كان قياسه مشوشاً ، غير واضح المعالم ، ولا مطرد ولا منسجم فى أجزائه (٣) ، لأن القياس طارىء دخيل ، نأت هذه الدراسة بتطفله ، وكان على الأولين أن يدركوا هذه الحقيقة ، وأن يجنبوا هذه الدراسة ما من شأنه أن يتحكم فيها ، ويفسدها ، ولكنهم - إنصافاً لجهودهم - اجتهدوا فخانهم الصواب .

كذلك ليس مما يعاب عليهم به أن اعتمدوا كل الاعتماد على النقل ، فقد انتهبنا من تقرير أن اللغة رواية ونقل ، لا قياس وعقل ، وأن أداة الاستنباط فيها هو الاستقراء ، لأن اطراد السماع على غير القياس أحياناً ، كما صرح به ابن جنى (٤) - يدل على أن اللغة ليست مطردة كلها ، وإذا لم تكن مطردة فهى غير منطقية ، لأن قضايا المنطق لا تعرف الشذوذ ، فوجود مسموعات كثيرة تتخلف عن القياس ينقض الأساس الأول ، الذى قام عليه القول بأن النحو قياس وعقل .

يؤيد هذا ماقاله ابن هشام - فيما نقل السيوطى - : « اعلم أنهم يستعملون

---

(١) سعيد الأفغانى : فى أصول النحو ، ص ١٦٥ .
(٢) سعيد الأفغانى : فى أصول النحو ، ص ١٦٨ .
(٣) سعيد الأفغانى : فى أصول النحو ، ص ١٦٨ .
(٤) الخصائص ، ج١ ص ١٠٢ .

غالباً وكثيراً ونادراً ، وقليلا ، ومطرداً ، فالمطرد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ، ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دونه ، والنادر أقل من القليل . فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر » (١) ، لأن هذه النتائج إنما تعتمد على الاستقراء ، وتتفق مع النسب المئوية التي ينتهي إليها المشتغلون في الاحصاء اليوم .

ويؤيده أيضاً موقف الأصوليين - وهم كما يقول الأستاذ الخولي ، أئمة النحاة المقتدى بهم - (٢) ، من القياس في اللغات ، فانهم يقررون أن القياس لا يجرى فيها ، وهذا ابن الحاجب ، وهو أحد الأصوليين - يرى أن رفع الفاعل ، ونصب المفعول إنما ثبتا بطريق الاستقراء . (٣)

هذا إلى أننا نرى هنا أن القياس في الدراسة النحوية لا يعود عليها بفائدة ، ولا يضيف إليها جديداً ، لأن القياس فيها لا يوصل إلى مجهول ، وذلك أنه إذا قيس لفظ على لفظ لوجود علة مشتركة ، فلا يؤدي هذا القياس إلى مجهول ، لأن الحكم الذي ينشده الدرس النحوي من رفع أو نصب أو خفض ، ومن إعراب أو بناء ، معلوم بالاستقراء ، وكل ما هنالك أنه - بعد حمل المقيس على المقيس عليه - يقرر اشتراكهما في علة الحكم ، من فاعلية ، ومفعولية ، وإضافة ، وغيرها ، وليس هو الفرض المنشود .

وفي بيان هذا يقال : إذا قيس رفع « خالد » في « جاء خالد » على رفع « زيد » في « جاء زيد » فلا يحقق هذا إلا تقرير أن « خالداً » فاعل كزيد . أما الرفع - وهو المفروض أن يكون هو المجهول - فمعلوم بالاستقراء ، لأنه سمع مرفوعاً .

---

(١) الاقتراح ، ص ٢١ .

(٢) الاجتهاد في النحو العربي ، ص ١٠٢ .

(٣) منتهى الوصول الى علم الأصول ، ص ١٨ .

* * *

وسألت نفسى وأنا أقرر تصحيح وجهة النظر الكوفى ، وصلاح منهج الكوفيين لملاءمته طبيعة الدراسة : إذا كانت الدراسة الكوفية على ما قررت فلماذا لقى من إهمال الدارسين ما أضاع كثيراً من معالمها ؟ ولماذا لم تفرض نفسها فرضاً كما يزعم قانون بقاء الأصلح ؟

وسألت أستاذى المشرف عن ذلك فلفتنى إلى البواعث التى دفعت المسلمين إلى التفكير فى دراسة النحو ، وإلى طبيعة الجماعات التى أقبلت على دراسته .

وقد سبق أن عرضت لذلك فى الفصول الممهدة لهذه الرسالة ، وأوجزته فى هذه الخاتمة ، وقلت : إن الدراسة النحوية كانت (١) ثمرة من ثمرات الأعمال القرآنية ، التى حرص عليها المسلمون الأولون لحفظ القرآن ، وحفظ التراث الدينى الذى تسلموه ، و(٢) تحقيقاً لرغبة الشعوب الأجنبية الداخلة فى الاسلام آنذاك ، وكان الحرص على إنماء هذه الدراسة نتيجة مباشرة لاختلاف المسلمين فى قراءاتهم الشائعة بينهم ، ولظهور بوادر اللحن فى الأقطار الاسلامية المفتوحة فى لغة التخاطب ، باحتكاك العربية بغيرها من لغات الأقوام الذين عاشوا جنباً الى جنب مع العرب الوافدين .

ولا ينتهى بنا السير إلى القرن الثانى حتى كان العمل لحفظ القرآن واللغة ألزم منه فى الماضى ، لكثرة الأجانب ، ولمزيد اختلاطهم بالعرب . وكان على النحاة إذ ذاك - وفيهم ناس ليسوا بعرب - عبء ثقيل لتعميم هذه الدراسة ، وتسهيلها للمقبلين على تعلم العربية ، ولم يكونوا يحتاجون إلى أكثر من أداة يستعينون بها على مزاولة هذه اللغة فى سهولة ويسر ، وكان أوفى الدراستين بهذا الغرض هو الدراسة البصرية التى حاولت أن تفرغ اللغة بقوالب ثابتة ، وقواعد مضبوطة فمال الدارسون إلى نحوهم ، وساروا على منهج دراستهم .

أما البحث الحر ، وأما الدرس الواسع الذى يمثل اللغة العربية ، وأما المنهج

الملائم لطبيعتها فليس ذلك كله بالقرض الذى يهدف إليه الدارسون إذ ذاك ، اللهم إلا المتخصصون منهم .

ولذلك لم يقبل الدارسون على النحو الكوفى ، لسعة روايته ، وكثرة اللهجات المتمثلة فيه ، ولأن الدارس المقبل على تعلم لغة الدولة لا يعنيه من ذلك كله إلا ما ييسر له التكلم بلغة عربية تفى بفهم القرآن والسنة ، وتدعم تدينه ، وتسهل له العيش فى مجتمع لغته الرسمية هى اللغة العربية .

وإذ سبقت الاشارة إلى أن النحو الكوفى لم يسلم من العثرات ، ولم يخل منهجه من الهنات ، لأنه كان مقيداً بالشوط المحدود الذى قطعه التطور العقلى فى تلك الحقبة وبالدرجة التى يقف عليها فى سلم رقيه - فلا بد من الاستعانة بما جد من أدوات الدرس الحديث ، والاستفادة من تقدم العلوم فى سائر ميادينها ، ولاسيما علم الاجتماع اللغوى ، الذى يهدف إلى بيان العلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية ، ويرمى إلى تقدير أثر المجتمع فى مختلف الظواهر اللغوية ، وذلك لأن اللغة ظاهرة اجتماعية ، لا تجرى وفقاً لارادة الفرد ، ولا يتحكم فيها العقل المنطقى المنظم ، وإنما يسيطر عليها عقل المجتمع ، الذى لا يؤمن بالأساليب العقلية المنطقية ، وتخضع فى سيرها لقوانين جبرية ، لايد لفرد على توجيهها ، ولا سلطان لأحد على صد نشاطها وتطورها .

وسوف يبدو للدارس - بعد الاستفادة من هذا والاستعانة بذاك - أن الكوفيين كانوا أقرب إلى فهم العربية على هذا الوجه ، وأساليبهم فى تناول الموضوعات تناولا لغوياً - كما هو طابعهم المميز - أقرب ما تكون إلى الأساليب اللغوية السليمة . وقد سبق لنا أن لاحظنا ذلك حين بدت لنا وافرة عنايتهم بالاستقراء ، واعتدادهم باللهجات على اختلافها ، وتمسكهم بظواهر النصوص وعدم اللجوء إلى التأويلات البعيدة .

ومن الموازنات الكثيرة التى سبقت ، بين منهج الكوفيين ومنهج

البصريين ، تنبعث هذه الدعوة رامية إلى استبعاد الدخيل الطارئ على الدراسة ، هادفة إلى تخليصها مما لا يتناسب مع طبيعتها ، منادية باعادة النظر فى تلك المخلفات التى حشدت فيها الأصول النقلية حشدا ، وبالرجوع إلى المادة اللغوية الأولى ، التى ضاع كثير منها بين شاذ ونادر ، وخارج على القياس ، ومروى عن مجهول ، إلى غير ذلك من الذرائع ، التى كان البصريون يتذرعون بها فى توطيد أصولهم ، وتصحيح أقيستهم .

ومن هنا نرجو أن يستعيد الدرس الكوفى نشاطه ، ويسترجع قوته وحيويته ، بعد أن يلائم بين نفسه ، ومقتضيات العصر ، وأن يفيد من تقدم العلوم ، وأدوات الدرس الحديث ، فان ما تركه الكوفيون من نقول ، وما حفظوه لنا من لغات ، مضافاً إلى ما تركه البصريون - جدير أن يكون مادة الدرس النحوى الحديث .

---

obeikandl.com

مصادر البحث

إن موضوعاً متشعب الأنحاء ، متعدد الجهات ، كهذا الموضوع ، يحتاج إلى كثير من المصادر ، وقد رجعت إلى ما أمكنني الرجوع إليه من مصادر ، بعضها يكتفى بالنظرة السريعة ، أو الوقفة القصيرة ، وبعضها لا يقنع بهذا القدر ، فلا بد من إطالة الوقوف عنده ، وقد قاسيت ما يقاسيه غيري ممن يعالج موضوعاً يبدو أنه يعالج لأول مرة ، ويعتمد على مصادر لا يعرف صعوبة الرجوع إليها إلا من يعانيها ، وكثير منها مخطوط ، لم تتح له رؤية النور ، وكثير من المطبوع لم يتهيأ له الاخراج العلمي ، ولا زود بفهرس عام دقيق ، ييسر للدارس طريق الرجوع إليه .

ولست أرى نفعاً في إيراد كل ما رجعت إليه من مصادر ، لهذا أدرج هنا ما ورد ذكره في هوامش هذا الكتاب ، مرتباً على حروف الهجاء :

— الاتقان في علوم القرآن ـ السيوطي . القاهرة .

— الاجتهاد في النحو العربي ـ أمين الخولي . « بحث قدم لمؤتمر المستشرقين المنعقد باستانبول سنة ١٩٥١ » .

— إحياء النحو ـ إبراهيم مصطفى ـ القاهرة ١٩٣٧ .

— أخبار النحويين البصريين ـ أبو سعيد السيرافي . بيروت ١٩٣٦ .

— الأشباه والنظائر ، السيوطي . حيدر آباد .

— الأصوات اللغوية ـ إبراهيم أنيس .

— الأغاني ـ أبو الفرج الأصفهاني . القاهرة « ساسي » .

— إملاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات فى جميع القرآن — أبو البقاء العكبرى .

— إنباه الرواه على أنباه النحاة — القفطى « مخطوطة بدار الكتب » .

— الانصاف فى مسائل الخلاف — أبو البركات بن الأنبارى .

— الأيام واللياى — يحيى بن زياد الفراء . « مخطوطة بدار الكتب المصرية رقمها : ٣٣٢ لغة » .

English Phonetics . Walter Rimpman . London 1947 .

— البحر المحيط — أبو حيان الغرناطى .

— بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة — السيوطى . القاهرة ١٣٢٦ .

— البلدان — ابن الفقيه . ليدن .

— البيان والتبيين — الجاحظ . القاهرة ١٩٤٧ .

— تاريخ أبى الفداء .

— تاريخ بغداد — الخطيب البغدادى .

— تاريخ ابن الأثير (الكامل فى التاريخ) القاهرة ١٢٨٠ .

— تاريخ الشعوب الاسلامية — بروكلمان . بيروت .

— تاريخ الطبرى (تاريخ الرسل والملوك) .

— تاريخ علوم اللغة العربية — طه الراوى . بغداد .

— تاريخ الفلسفة فى الاسلام — دى بور . ترجمة (أبو ريدة) .

— تاريخ اللغات السامية — إسرائيل ولفنسون . القاهرة ١٩٢٩ .

— التبيان فى شرح الديوان « شرح ديوان المتنبى المنسوب خطأ إلى أبى البقاء العكبرى » .

— التطور النحوى للغة العربية — برجستراسر . القاهرة .

— تفسير الرازى .

— تمهيد لتاريخ الفلسفة الاسلامية - مصطفى عبد الرازق . القاهرة ١٩٤٤ .

— التوطئة - فؤاد حسنين .

— تهذيب التهذيب - ابن حجر العسقلانى .

— التهذيب فى اللغة - الأزهرى . « مخطوطة بدار الكتب المصرية . رقمها : ٩ لغة » .

— التيسير - أبو عمرو الدانى .

— الجمهرة - ابن دريد .

— الحجة فى قراءات الأئمة السبعة - ابن خالويه . « مخطوطة بدار الكتب المصرية » .

— خزانة الأدب - عبد القادر البغدادى . بولاق .

— الخصائص - ابن جنى - القاهرة ١٩١٣ .

— خطأ فصيح ثعلب - أبو إسحاق الزجاج « مخطوطة بدار الكتب المصرية ، رقمها : ١٩٥٢٣ » .

— خطط الكوفة - ماسنيون « ترجمة تقى المصعبى » . صيدا .

— خطط المقريزى .

— دائرة المعارف الاسلامية : الكوفة - البصرة - الخليل - سيبويه - الكسائى - ثعلب .

The Arabs " A Short History " P. K. Hitti .

— الرد على النحاة - ابن مضاء القرطبى - القاهرة ١٩٤٧ .

— روضات الجنات - الخوانسارى . إيران .

— روح المعانى - الآلوسى .

— سر صناعة الاعراب - ابن جنى « مخطوطة للأستاذ إبراهيم مصطفى » .

— شذرات الذهب - ابن العماد .

— شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك . القاهرة ١٩٤٧ .
— شرح البحر الرائق - ابن نجيم .
— شرح الرضى على كافية ابن الحاجب .
— شرح الرضى على شافية ابن الحاجب .
— شرح المفصل - ابن يعيش .
— الصاحبى - أحمد بن فارس . القاهرة ١٩١٠ .
— ضحى الاسلام - أحمد أمين . القاهرة ١٩٣٨ .
— طبقات الشعراء - ابن سلام الجمحى .
— الطبقات الكبير - ابن حجر العسقلانى .
— طبقات النحويين البصريين - الزبيدى « نسخة مصورة بدار الكتب المصرية »
— العربية - يوهان فك . « ترجمة عبد الحليم النجار » .
— عقيدة الشيعة - دوايت م . رونالدسن .
— العين - الخليل بن أحمد . بغداد ١٩١٤
— غاية النهاية - ابن الجزرى .
— فتوح البلدان - البلاذرى . القاهرة ١٩٠١ .
— فقه اللغة - على عبد الواحد وافى .
— الفهرست - ابن النديم . القاهرة .
— فى أصول النحو - سعيد الأفغانى . دمشق .
Phonetics of Arabic *W.H.T. Gairdner. 1925*
— الكتاب - سيبويه . بولاق ١٣١٦ .
— اللغات فى القرآن - إسماعيل بن عمرو المصرى . القاهرة .
— اللغة - فندريس « ترجمة القصاص والدواخلى » . القاهرة ١٩٥٠ .

— اللهجات العربية - إبراهيم أنيس .

— ما يلحن فيه العوام - علي بن حمزة الكسائي . بدار الكتب المصرية « برسلار » رقمها : ٢٣٧ لغة)

— مجالس اللغويين والنحاة - الزجاجي « نسخة مصورة بدار الكتب المصرية عن نسخة شهيد علي باستانبول » .

— مجالس ثعلب - أحمد بن يحيى ثعلب .

— مجلة كلية الآداب « جامعة القاهرة » - المجلد السابع ١٩٤٤ .

— مجلة لغة العرب - أنستاس الكرملي - السنة السابعة .

مجلة المجمع العلمي بدمشق - المجلد الرابع عشر « بحث لطه الراوي » عنوانه : نظرة في النحو » .

— محاضر جلسات مجمع فؤاد للغة العربية « دور الانعقاد الأول » .

— محاضرات باول كراوس بطلبة الآداب (القاهرة) سنة ١٩٤٣ - ١٩٤٤ .

— محاضرات الدكتور فواد حسنين بكلية الآداب (القاهرة) سنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ .

— مرآة الجنان - اليافعي اليمني .

— المزهر - السيوطي . القاهرة - مطبعة السعادة .

— المسائل الخلافية - أبو البقاء العكبري . مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقمها : ٢٨ ش نحو » .

— مفاتيح العلوم - أبو عبدالله الخوارزمي . القاهرة ١٩٣٠ .

— المفصل في قواعد اللغة السريانية - الأبراشي . القاهرة ١٩٣٥ .

— معاني القرآن - يحيى بن زياد الفراء . « مخطوطة بدار الكتب المصرية ، رقمها : تفسير ش ١٠ » .

— معجم ما استعجم - أبو عبيد البكرى . القاهرة .
— معجم الأدباء - ياقوت . القاهرة .
— معجم البلدان - ياقوت . القاهرة .
— مغنى اللبيب - ابن هشام . القاهرة - ١٣١٧ .
— المقدمة - ابن خلدون .
— مقدمة الانصاف - جوتولدفايل « ترجمة عبد الحليم النجار » .
— مقدمة لدرس لغة العرب - عبدالله العلايلى . القاهرة - المطبعة العصرية .
— مقدمة لسان العرب - ابن منظور .
— منتهى الوصول إلى علم الأصول - ابن الحاجب . القاهرة ١٣٢٦ .
— من أسرار اللغة العربية - إبراهيم أنيس . القاهرة .
— الموفى فى النحو الكوفى - عبدالقادر الكنفراوى . دمشق ١٩٥١ .
— موسيقى الشعر - إبراهيم أنيس . القاهرة .
— منهج البحث فى الأدب واللغة - أنطوان مايه ، ولانسون .
« ترجمة محمد مندور » . بيروت ١٩٤٧ .
— نزهة الألباء فى طبقات الأدباء - أبو البركات بن الأنبارى .
— النشر فى القراءات العشر - ابن الجزرى .
— نشوء اللغة العربية - أنستاس الكرملى . القاهرة ١٩٣٨ .
— همع الهوامع شرح جمع الجوامع - السيوطى . القاهرة ١٣٢٧ .
How Greek Science Passed to The Arabs,
De Lacy O'Leary . London 1949 .
— وفيات الأعيان - ابن خلكان « باريس »